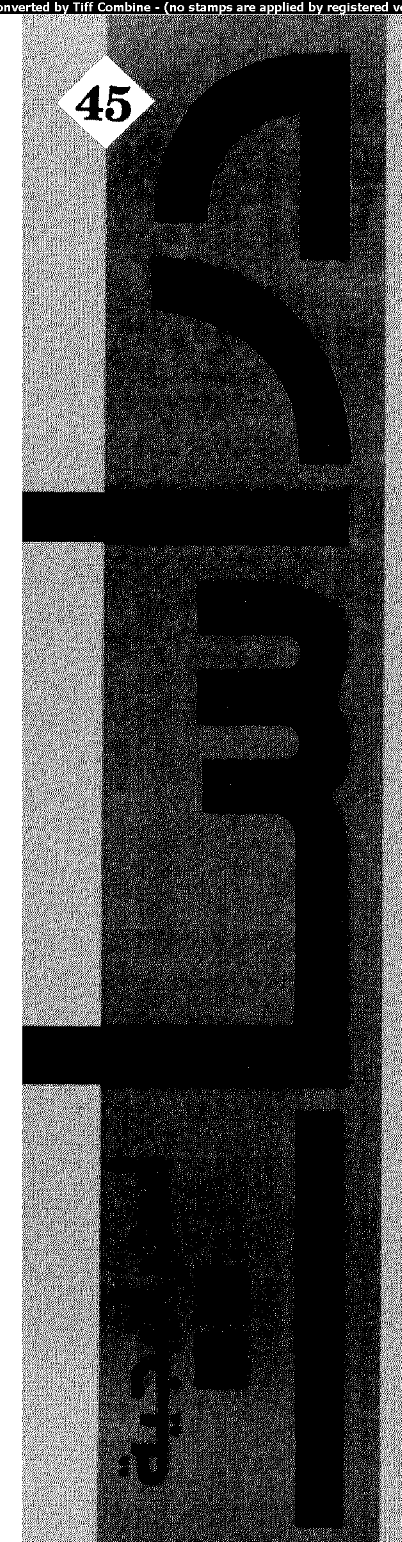


45

محمد صالح العجيلي

دولة الإمارات العربية المتحدة
دراسة في الجغرافيا السياسية



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



دولة الإمارات العربية المتحدة

دراسة في الجغرافيا السياسية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

دولة الإمارات العربية المتحدة

دراسة في الجغرافيا السياسية

محمد صالح العجيلي

العدد - 45 -

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2000

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +
فاكس : 6428844 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات



مقدمة

يتعرض الأمن القومي العربي بشكل عام والأمن القطري بشكل خاص لتحديات إقليمية وعالمية، ويستدعي ذلك تفهماً دقيقاً وعلمياً لمكامن القوة وطبيعة استخدامها ومواطن الخلل وكيفية معالجتها في أي جزء من العالم العربي، من أجل الحفاظ على الأمنين في آن واحد وحسب الإمكانيات المتيسرة في ضوء أطروحات أمنية قومية وقطرية متكاملة.

واستناداً إلى ذلك، ارتأينا أن ندرس هذا الجزء من العالم العربي الكبير لعدة مسوغات؛ منها أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد من أحدث الدول في منظومة الدول العربية، كما تعد دولة اتحادية تضم عدة إمارات وهي تجربة فريدة في هذه المنطقة، كذلك فإنها تقع في منطقة حيوية في العالم وتحتوي على مصدر مهم من مصادر الطاقة (النفط)، وهو مادة استراتيجية وموضع تنافس دولي محموم وبخاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى، فضلاً عن أن نجاح الاتحاد واستمراره يمثل نواة للوحدة العربية والمصير العربي، ويمكن أن يُعَدَّ أنموذجاً قيماً بهذا الشأن.

وتواجه هذه الدولة تحديات عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية؛ فمن أهم التحديات السياسية المطامع التي تبديها إيران في جزء من أراضيها متسترة وراء ادعاءات تاريخية مزعومة. وتكمن التحديات الاجتماعية بعملية الانتقال السريع نحو أسلوب الحداثة والعصرية للمجتمع وما يترتب عليه من اختلال في التوازن الاجتماعي، فيما تتمثل التحديات الاقتصادية باختلال التوازن بين الأنشطة الاقتصادية بعد عهد النفط.

وقد اقتضت متطلبات هذه الدراسة أن تتكون من سبعة محاور إضافة إلى مقدمة وخلاصة، وقد زودت الدراسة بعدد من الخرائط والجداول الضرورية لمتطلبات البحث.

وتهدف الدراسة إلى تقييم الوزن الجيوبوليتيكي لدولة الإمارات العربية المتحدة في ضوء المعطيات الجغرافية التي تؤثر في الوزن الدولي والمستقبل الجيوبوليتيكي لهذه الدولة، لغرض التوصل إلى التعرف الدقيق على مكانة الدولة وإمكانياتها ومقوماتها ومدى انعكاس ذلك على دورها الاستراتيجي المحلي والعربي والدولي.

كما أن دراسة هذه الدولة جيوبوليتيكياً يوضح حقيقة موقفها إزاء خاصية عدم الاستقرار الدولي وانعكاساته على أمن منطقة الخليج العربي واستقرارها من جهة، وحداثة هذه الدولة ومتطلبات البناء الداخلي من جهة ثانية.

ويندرج ضمن أهداف الدراسة الأخرى تجسيد حقيقة نجاح الاتحاد بين الإمارات العربية السبع تجسيداً علمياً وواقعياً، فضلاً عن هدف الباحث في وضع إطار نظري جيوبوليتيكي لهذه الدولة ليكون مكملاً للجوانب الأخرى التي درست من قبل باحثين آخرين.

وسلك الباحث في تحديد مشكلات بحثه الرئيسية طريقة التساؤلات التي تتطلب الإجابة عنها، وتمت صياغة هذه التساؤلات بالشكل التالي:

1. ما هي طبيعة المقومات الجيوبوليتيكية لدولة الإمارات العربية المتحدة؟ وما دورها في صياغة الوزن الجيوبوليتيكي لهذه الدولة، وأثرها في مستقبلها الجيوبوليتيكي؟

2. ما هي المشكلات الجيوبوليتيكية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة؟ وأي الجوانب الجغرافية تشكل عوامل ضعف جيوبوليتيكي؟
3. كيف يمكن توظيف العناصر الجيوبوليتيكية لدولة الإمارات العربية المتحدة؟ وفي أي المجالات؟ وما هي سبل معالجة مواطن الضعف الجيوبوليتيكي للدولة؟

وقد اتبع الباحث في دراسته حول دولة الإمارات العربية المتحدة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي (تحليل القوة) (Power Analysis Approach). ويقوم هذا المنهج على تحليل العامل الجغرافي بوصفه طرفاً في معادلة القوة، ويشمل هذا العامل أربعة عناصر جغرافية مؤثرة في قوة الدولة هي: البيئة الطبيعية، والسكان، والمقومات الاقتصادية، والسلوك السياسي.

وتم تناول الموضوع بأسلوب موضوعي وواقعي في تحليل العناصر السابقة من أجل التوصل إلى حقيقة مساهمة كل عنصر في بناء القوة الجيوبوليتيكية للدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن تطبيق منهج تحليل القوة بنجاح على دولة واحدة أو على تجمع إقليمي لعدة دول، كما يمكن إجراء الدراسات المقارنة بين دولة وأخرى لأغراض الموازنة في امتلاك القوة لكل منهما.

الدراسات السابقة

يعد موضوع قوة الدولة من الموضوعات التي اهتم بها الفكر السياسي منذ زمن بعيد، وقد اختلف الباحثون في تحديد عناصر قوة الدولة، فمنهم من ركز على القدرة العسكرية والاقتصادية مثل جورج مودسكي

(George Modeiski) الذي حدد أربعة مؤشرات هي: النفقات العسكرية، وحجم القوات المسلحة، والسكان، والدخل القومي[1]، وكذلك نورمان ألكوك (Norman Alcock) وآلان نيوكمب (Alan Newcombe)، اللذان حددا عنصرين رئيسيين لقياس قوة الدولة هما: النفقات العسكرية وإجمالي الدخل القومي[2].

أما جرمان كلافورد (German Clifford) العالم الأمريكي فقد حدد عدداً من العوامل المؤثرة في قوة الدولة هي: الموارد المعدنية، والزراعية، والصناعية، والأرض، والسكان، والقوة العسكرية[3].

كما حدد روبرت وندزل (Robert Wendzel)[4] أربعة عوامل رئيسية لها أثر بالغ في قوة الدولة هي: الموارد الطبيعية، والقوة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والثروة البشرية. ويشير ميشيل سوليفان (Michael Sullivan) إلى أن قوة الدولة تعتمد على أربعة عناصر هي: حجم السكان، والقدرة العسكرية، والدخل القومي، وإنتاج الطاقة.

وقد وجهت لهذه المحاولات في تحديد عناصر قوة الدولة والعوامل المؤثرة فيها انتقادات عديدة، أهمها أنها أهملت الجوانب المعنوية في قوة الدولة كالإرادة القومية والأهداف الاستراتيجية والشخصية[5].

وتميزت دراسة كيث لج (Keith Legg) وجيمس موريسون (James Morrison)[6] لعناصر قوة الدولة بإضافة القدرات الثقافية (نظام القيم) بوصفها عنصراً معنوياً لدراستهما إلى جانب العناصر المادية المتمثلة بالمقومات البيئية والقوة البشرية، والقدرات الاقتصادية والتنظمية والعسكرية.

وضمن اتجاه الجمع بين العناصر المادية والمعنوية جاءت دراسة أبرامو أورغانسكي (Abramo Organski)[7]؛ إذ ركز فيها على ستة عناصر هي: التنمية الاقتصادية، والتنمية السياسية، والسكان، والأخلاق القومية، والثروات أو المصادر، والمعطيات الجغرافية. وأشار إلى أن هذه العناصر تترابط فيما بينها بشكل يؤثر كل منها في الآخر.

وعلى الرغم من أن عناصر القوة كثيرة، فإن السؤال الأساسي هو: أي من هذه العناصر يشكل أساساً لقوة الدولة؟ إذ يرتبط ذلك بالخصائص الذاتية لكل دولة من الدول من حيث قدرتها على تعبئة عناصر قوتها وتوظيفها في موقف أو حدث أو ظروف معينة، أو في إطار متشابك من العلاقات على مستوى ثنائي أو جماعي محدود (إقليمي) أو على مستوى النسق العالمي كله. وتندرج ضمن هذا الإطار محاولة محمد السيد سليم[8] التي تتضمن قياس الجوانب الموضوعية لقوة الدولة من خلال ثلاثة أبعاد هي: مؤشرات القدرة العسكرية، ومؤشرات الموارد الاقتصادية، ومؤشرات القدرة على استعمال الموارد. وتتم عملية القياس التي أشار إليها من خلال المقارنة بين هذه المجموعات ومدى مساهمة كل منها في قوة الدولة.

الإطار النظري للدراسة الجيوبوليتيكية للدولة

أولاً: الدراسة الجيوبوليتيكية وتطورها

ترجع الجذور التاريخية للأفكار الجيوبوليتيكية إلى الحضارات القديمة، فقد ورد في أفكار الفلاسفة الإغريق ما يشير إلى وجود فكر جيوبوليتيكي،

فقد ذكر أرسطو في كتاب «**السياسة**» (384 ق . م ـ 322 ق . م) أن موقع اليونان في الإقليم المناخي المعتدل قد مكن الإغريق من بلوغ السيادة العالمية على شعوب الشمال البارد والجنوب الحار[9] . كما أن سترابو (63 ق . م ـ 24 ق . م) اطلع على توسع الإمبراطورية الرومانية وأوضح أن موقع الدولة المفضل هو المكان الذي يتسم بمناخ معتدل وتتوافر فيه الموارد الطبيعية ، وأشار إلى أن القوة العالمية مركزة في الأقاليم القارية الكبيرة وليست الهوامش البحرية ، وأن أوربا هي مركز هذه القوى . وكان سترابو أول من أشار إلى مناطق العالم ذات الأهمية الاستراتيجية التي حددها ابتداء من جبل طارق (أعمدة هرقل) إلى خليج البنجال (خليج المحيط الشرقي) ومن أيرلندا (إيرنا) إلى سريلانكا (سينامسون)[10] .

وما تقدم لا يعني الصحة المطلقة لتلك الآراء بقدر ما هي إشارة إلى أن الإمبراطوريات القديمة كانت تحسب للقوة حسابها من منظور علاقاتها بالأرض ، إذ إن قوة الإمبراطوريات كانت نابعة من جغرافيتها بمعناها الواسع ؛ أي من مواردها وحجمها ومواقعها وسكانها . وقد ساد أثر المكان في بناء عظمة الدولة وسعة هيمنتها على التفكير السياسي الجيوبوليتيكي القديم غير أنه لم يخضع لدراسة منظمة هادفة[11] .

وإذا كان الجيوبوليتكس (Geopolitics) كمفهوم قد تمت صياغته في حقب تاريخية قديمة ، فإن استخداماته الأولية قد غرست في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، حيث وردت هذه التسمية (Geopolitik) أول مرة على لسان المؤرخ والسياسي السويدي رودولف كيلين (Rudolf Kjellen) الذي عاش في الفترة 1864 ـ 1922 . ويتكون مصطلح الجيوبوليتكس بمعناه

الألماني من (Geo) وتعني الأرض و(Politics) وتعني السياسة . وعلى هذا الأساس فقد ترجم بعض الباحثين العرب هذا المصطلح على أنه " سياسة الأرض " ، ولما كانت هذه الترجمة الحرفية ضعيفة من حيث المعنى فمن المناسب أن يفهم منها على أنها " السياسة الجغرافية "[12] .

فالجيوبوليتكس يمهد للعمل السياسي ، ويعطي الأسس اللازمة للحياة السياسية ، فهو أشبه ما يكون الضمير الجغرافي للدولة ، إذ يوظف المقومات الجغرافية لخدمة أغراض أي كيان سياسي في العالم . وفي ذلك ما يبرره تاريخياً ، فالألمان (الحزب الوطني الاشتراكي) ، اعتمدوا بدرجة كبيرة على أساسيات هذا العلم من أجل تحقيق أهدافهم القومية الذاتية ، ومن هنا كانت البداية لتشويه هذا العلم وإبعاده عن أهدافه الأساسية[13] .

وفي المقابل فقد ظهر من ينظر إلى هذا العلم على أنه أداة تحليلية لتقويم الوزن السياسي والعسكري للدولة بالاعتماد على حقائق الجغرافيا السياسية ، أي أنه يحاول أن يتلمس أبعاد السياسة المكانية في عناصر البيئة الطبيعية والبشرية بشكل موضوعي لتحديد وزن نسبي لكل عنصر من تلك العناصر بما يمكن من تحديد الوزن الجيوبوليتيكي للإقليم المرادة دراسته[14] . وبناء عليه فإن مفهوم الجيوبوليتكس ينبغي أن يظل محافظاً على معانيه العلمية الموضوعية كأداة لرسم السياسة القومية للدولة .

لقد اعتمد الجيوبوليتكس على الجغرافيا السياسية وعلى المبادئ التي نادى بها العالم الألماني فردريك راتزل (Friedrich Ratzel) ، بيد أن الاستعمال العلمي للمفهوم ورد عند كيلين ثم وظفه هالفورد ماكندر

(Halfford Mackinder)، وحظي بعناية واسعة في ألمانيا بفضل العالم الألماني كارل هاوسهوفر (Karl Haushofer) وجهود معهد ميونخ للدراسات الجيوبوليتيكية.

لقد ركز معهد ميونخ على مصادر الضغط في داخل أي دولة من الدول، ومن هذه المصادر: موقع العاصمة الذي يعد دليلاً على درجة استقرار الحالة الداخلية للدولة[15]، ودرجة تحضر السكان وتوزيعهم، إذ كلما نجحت الدولة في توزيع عوامل التنمية المكانية ونشرها على أرضها، ضمنت توزيعاً عادلاً للسكان والعكس صحيح[16]. كما أن ارتفاع درجة التحضر يؤدي إلى تفاقم المشكلات البيئية في المناطق الحضرية، وإلى تدهور المصادر الطبيعية في المناطق الريفية.

وتشكل مناطق التصادم ضغطاً جيوبوليتيكياً آخر، وهذه منطقة تتلاقى عندها حدود الدول المتنافسة، ومثال ذلك جزر الفلبين فهي توضح موقف الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، إحداهما من الأخرى.

يعد الجيوبوليتكس وليد الجغرافيا السياسية لأنها المحرك لما يتناوله هذا العلم من حقائق تجعل منه مادة يستعين بها الزعيم السياسي، إلا أن الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس هو أن الأولى تأخذ في الاعتبار الدولة وتعنى بتحليل بيئتها الطبيعية والبشرية تحليلاً موضوعياً لتقدير وزنها الدولي، أما الجيوبوليتكس فهو العلم الذي يبحث فيما بين السياسة والرقعة الأرضية من علاقات، وهو يهدف بصفة خاصة إلى تحويل المعلومات الجغرافية إلى ذخيرة علمية يتزود بها صانع القرار السياسي في الدولة[17].

إن أغلب الباحثين الذين اهتموا بهذا الموضوع قد اتفقوا على أن للدولة ثماني دعائم أساسية هي: الموقع، واتساع الرقعة، وشكلها الجغرافي، ومناخها، وطبوغرافية الأرض، وعدد سكانها، ومواردها الطبيعية، ووضعها الاقتصادي[18].

وتكمن أهمية دراسة هذه العوامل في الكشف عن جوانب القوة ومواطن الضعف في الدولة، ويقود ذلك إلى تفهم فلسفة الدولة من الناحية السياسية وتقدير إمكانياتها العسكرية وتخطيطها الاستراتيجي.

ثانياً: النظريات الجيوبوليتيكية في القوة

إن التنافس الاستعماري الذي ساد في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، والذي انطلق من خلفية اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، دعا رجال السياسة والمفكرين إلى إيجاد تفسيرات علمية للإنجازات التي حققتها دولهم أو الطموحات التي لم يكتب لها النجاح أو توقع مناطق تصادم بين الدول، وحاولوا التوصل إلى إيجاد معايير لقياس قوة الدولة. وعليه قسموا الكرة الأرضية إلى أقاليم، وتمت المقارنة بين هذه الأقاليم اعتماداً على ثلاثة مجالات هي[19]: المجال المائي والمجال الجوي والمجال الأرضي. وادعى أنصار المجال البحري بأن الدول البحرية لها أرجحية التفوق العسكري على الدول القارية من خلال أساطيلها وتجارتها البحرية، فيما ركز أنصار المجال البري على أن النصر والتفوق سيكون من نصيب الدول والأقاليم الأرضية اعتماداً على الموارد والمجال الأرضي في حرية الحركة والمناورة، وذهب الفريق الثالث إلى تأكيد أن التفوق

العسكري هو للدول التي تمتلك قدرة جوية تهيئ لها فرصة التحكم في مصير الدول الأخرى .

ومن هذه النظريات الاستراتيجية نظرية القوة البرية لهالفورد ماكندر ونظرية القوة البحرية لألفريد ماهان (A. T. Mahan) ونظرية الارتطام لنيقولاس سبايكمان (Nicholas J. Spykman) ونظرية القوة الجوية لألكسندر دي سفرسكي (Alexander Deseversky) .

إن البحث في نظريات القوة جيوبوليتيكياً لم يكن محض تطور علمي من دون أغراض سياسية ، إذ إن النزعة الاستعمارية التي هيّأتها التطورات الرئيسية في أوربا بعد ثبات الثورة الصناعية حثت على دراسة مصدر القوة جيوبوليتيكاً . كما أن مخرجات تلك الدراسات أصبحت تمثل ذخيرة للتوسع الاستعماري تعين صناع القرار في الدول الأوربية المتنافسة ، ومن هنا التصقت النظريات الجيوبوليتيكية بالظاهرة الاستعمارية وبأطروحات التوسع التي نشطت على أيدي الجيوبوليتيكيين الألمان أكثر من سواهم[20] .

ولكن على الرغم من هذا كله ، فإن النظريات الجيوبوليتيكية في القوة كانت في بعض جوانبها محاولات لإعطاء تفسير للتاريخ البشري ولنهوض الأمم وتعاظم الدول ، فالنظرية البرية لماكندر كانت تسعى إلى إعطاء تصور عن أبعاد التاريخ ودوره في تطور الأمم من المنظور الجغرافي ، كما أن ماهان كان يرمي إلى تفسير أثر البحار في عظمة الأمم ومستقبلها .

تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد هناك نظرية جيوبوليتيكية ذات قواعد وأسس يمكن تطبيقها على كل دولة أو كتلة دولية ، ويتوقع أن تأتي بنتائج

واحدة وصحيحة في كل هذه الحالات، لأن لكل دولة وضعها الجيوبوليتيكي الذي يلائمها.

ولابد من الإشارة في هذا السياق إلى النظريات الجيوبوليتيكية ذات العلاقة بالتحليل الجيواستراتيجي لأهمية العالم العربي، فقد أشار أغلبها إلى خطورة موقع العالم العربي من خلال الدراسات المستفيضة لبيئته الجغرافية، وكان الهدف من هذه الدراسات تنبيه القوى الاستعمارية وتوجيه أنظارها نحو حتمية نهوض الأمة العربية التي تتمتع بتاريخ عريق وبخصائص حضارية موحدة ومقومات جيوبوليتيكية مهمة.

ثالثاً: نشأة دولة الإمارات العربية المتحدة وتطور نموها السياسي

1. نشأة دولة الإمارات في ضوء نظرية جونز (J. Jones)

اقترح العالم الأمريكي جونز نظرية أطلق عليها اسم (The Unified Field Theory) أي نظرية الحقل الموحد لتحليل الدولة من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، وقد شبه جونز عناصر النظرية بسلسلة تتكون من حلقات متداخلة هي: الفكرة السياسية، والقرار، والحركة، والمجال، والمنطقة السياسية.

وفي ضوء هذه النظرية، فإن فكرة إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة جاءت رداً على عوامل التجزئة والتشتت بشكل يبعث على الحيرة ويعكس مدى تفنن الاستعمار البريطاني في إحداث عوامل التفرقة والتناثر بين

أجزاء الوطن الواحد، فضلاً عن أن بعض الإمارات تعد صغيرة جداً كما هي الحال في الفجيرة التي تبلغ مساحتها 1165 كم^2، ورأس الخيمة 1684 كم^2، وأم القيوين 777 كم^2 [21].

كان حكام الإمارات يزاولون سلطاتهم قبل الاتحاد بطريقة أقرب إلى النظام القبلي، ثم أنشئ في عام 1952 مجلس لحكام الإمارات، وكان ذلك المجلس يعقد اجتماعاته برئاسة الوكيل السياسي البريطاني في دبي لمناقشة مختلف القضايا الإدارية التي كانت تهم الإمارات مثل تنسيق الأمن الداخلي وتنظيمه[22].

أما عن إنشاء بعض الدوائر الحكومية كالجمارك والشرطة والجوازات والمعارف والمحاكم في بعض الإمارات مثل (أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة)، فيرجع تاريخها إلى منتصف الستينيات[23].

ولعل تأخر القرار السياسي بتوحيد الإمارات السبع يعود إلى الظروف السياسية التي سبقت تكوين الاتحاد، ففي القرن الثامن عشر كان هنالك قوتان سياسيتان على ساحل عُمان استقلتا عن سلطنة مسقط، القوة الأولى تتألف من حلف قبائل يتزعمهم القواسم، وكان مقرها رأس الخيمة، أما القوة الثانية فهي تتألف من قبيلة بني ياس وحلفائها من القبائل الأخرى ويتزعمهم آل نهيان ومقرهم الظفرة ومدينة أبوظبي، ويمتد نفوذهم على طول ساحل عُمان من دبي حتى خور العديد. وقد قسم حاكم القواسم آنذاك سلطان بن صقر - قبيل وفاته عام 1866 - مشيخته بين أولاده وهي الشارقة ورأس الخيمة وكلباء ودبا، أما رأس الخيمة فاعتبرت إمارة مستقلة منذ عام 1921؛ في حين انضمت كلباء إلى الشارقة عام 1951[24].

وعندما حان وقت اتخاذ قرار الاتحاد، كان لابد من حركة لتهيئة الأذهان وحفز الأفكار لتقبل العهد الجديد الذي أدى إلى خلق المجال السياسي ضمن اتجاهين: يتمثل الأول في الاستقلال الوطني، أما الثاني فهو ردم عوامل التجزئة والتخلف والتناحر بغية بناء كيان سياسي موحد تحت إطار دولة واحدة.

2. تطور النمو السياسي لدولة الإمارات في ضوء نظرية فالكنبرج

إن نظرية الدورة (Cycle Theory) التي طرحها الجيوبوليتيكي الأمريكي فان فالكنبرج (Van Valkenburg)[25] تركز على أن أولى المراحل التي يمر بها الكيان السياسي في تطوره هي مرحلة التكوين والنشأة، ففي هذه المرحلة توجه الدولة كل عنايتها إلى تنظيم شؤونها الداخلية فتهتم بتنظيم مجتمعها واستغلال ثرواتها الطبيعية والبشرية وتنميتها. وتحاول مثل هذه الدول أن تتحاشى المشكلات التي تجرها إلى منازعات دولية، وكثيراً ما تلجأ إلى المنظمات الدولية لحسم المشكلات الدولية الكبيرة التي تعترضها، ولهذا تكون حدود الدول في هذه المرحلة حدوداً ثابتة وقلما يصيبها أي نوع من التغيير، اللهم إلا إذا تعرضت الدولة لعدوان يأتيها من الدول الأخرى المجاورة، وهي في هذه الحالة تضطر إلى مواجهة العدوان وتكون مثل هذه الظروف خطراً على السلام في العالم كله.

ينطبق مضمون هذه النظرية تماماً على دولة الإمارات العربية المتحدة، فمنذ تأسيسها عام 1971 انتقل الحكم في ساحل عُمان من حكم قبلي أو شبه قبلي أساسه العائلة الحاكمة إلى حكم دستوري، ونصت المادة (138)

من دستور الدولة على أن يكون للاتحاد قوات مسلحة برية وبحرية وجوية موحدة التدريب والقيادة[26]. وسعت الدولة إلى القضاء على التخلف والاستغلال والفقر والأمية، وتطوير النشاطات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية ضمن توجه تكاملي واندماجي بين الإمارات السبع، كل ذلك يفسر حقيقة توجه دولة الإمارات إلى خلق دولة قوية متماسكة، وقد أدى ذلك - بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - إلى حدوث تحول جذري في تطلعات أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة وآمالهم.

ولدولة الإمارات سياسة خارجية متزنة إقليمياً ودولياً وبخاصة تجاه الدول العربية المجاورة، مدركة أن الخليج العربي يمر بمرحلة حساسة من تاريخه وفي إطار تغيرات إقليمية ودولية سريعة.

رابعاً: المقومات الجيوبوليتيكية للدولة

تختلف الدول فيما بينها من حيث المقومات التي تعتمد عليها في بناء كيانها، ويحمل هذا الاختلاف في طياته عناصر لقوتها أو ضعفها[27]. وتقسم هذه المقومات إلى عدة أقسام هي: المقومات الطبيعية والبشرية والسياسية والعسكرية والاقتصادية. وسنقوم في الصفحات الآتية بدراسة كل مقوم على حدة. وعلى الرغم من تعدد الآراء وتضاربها أحياناً في تحليل العوامل الجيوبوليتيكية للدولة وترجيح كفة عامل معين على الآخر في تأثيره في الوزن السياسي للدولة، فقد تمت في هذا البحث دراسة كافة الظواهر الجغرافية في الدولة وتحليلها في محاولة لطرح خيارات معينة لكي تشكل في

مسارها العام إطاراً علمياً لاستراتيجية الدولة . وقد تجنبنا الخوض في تفاصيل هذه العوامل التي تدرس الدولة من الناحية النظرية مستلهمين مضامينها في الجانب التطبيقي على دولة الإمارات العربية المتحدة .

المقومات الطبيعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

إن للتركيب الطبيعي للدولة انعكاساً مباشراً على النشاط البشري فيها، وعلى البناء الاقتصادي والقوة السياسية .

وما يشد الانتباه في هذا المجال أن سكان دولة الإمارات العربية المتحدة قد خضعوا لتحكم البيئة الطبيعية إلى حد كبير ، فقد كانت بيئة قاسية أجلى مظاهرها الجفاف التام ، إلا أن تكيف السكان من جهة والتطور الحضاري المتمثل في استخدام تقنيات علمية لمقاومة قساوة البيئة من جهة ثانية قللا من حدة تأثير البيئة الطبيعية إلى حد ما . ونتناول فيما يلي تحليلاً جيوبوليتيكياً للمقومات الطبيعية لدولة الإمارات العربية المتحدة :

أولاً: الموقع

يعني الموقع (Location) المكان الحيوي والنقطة الحساسة التي تؤثر في الجغرافية السياسية للدولة لتأثيره في اتجاهات سكانها ، والسلوك السياسي لحكوماتها وفي علاقتها بغيرها . وإن فكرة الموقع ليست مطلقة وإنما نسبية ، وذلك بسبب تغير العلاقات الدولية والتقدم التقني في مجال صناعة الأسلحة الحديثة من حيث مداها وقوتها ، ولهذا فإن تقويم الموقع يتغير بتغير الزمن وما يصيب نواحي الحياة المختلفة من تطور .

ويمكن تناول الموقع الجغرافي وأثره في الجغرافيا السياسية لدولة الإمارات من أربع زوايا :

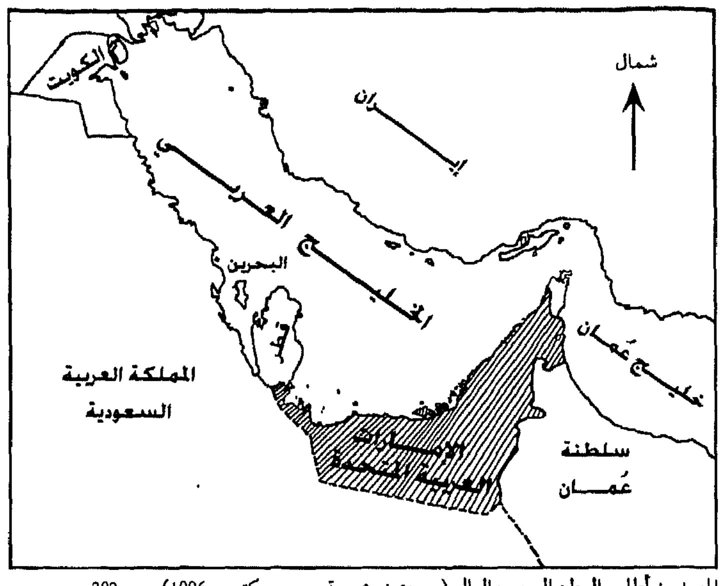
1. **الموقع الفلكي** : تقع دولة الإمارات العربية المتحدة شمال خط الاستواء بين دائرتي عرض 22 و26.5 درجة شمالاً وبين خطي طول 51 و56.5 درجة شرقاً .

وقد ترتب على هذا الموقع ، الذي هو أقرب إلى الجهات المناخية الحارة منه إلى المنطقة المعتدلة ، ندرة واضحة في كمية الأمطار الساقطة نتج عنها ندرة في الغطاء النباتي وفي أنواع المحاصيل الزراعية التي تمكن زراعتها في البلاد ، وأدى ارتفاع درجات الحرارة إلى سيادة ظاهرة الجفاف لمدة طويلة من السنة ، حيث تؤثر هذه الظاهرة في نشاط الإنسان في دولة الإمارات[28] .

وثمة حقيقة مهمة هي أن ظلال الموقع الفلكي لدول الخليج العربي والمتمثل في الجفاف لم يمنع من قيام حضارة عريقة في هذه المنطقة ، بل إن الصحراء العربية كانت الموطن الأصلي للإنسان الأول ، ومثلت في حينها الدرع الواقي لحضارته[29] .

ومن الواضح أن التقنية الحديثة قد قللت إلى حد كبير من تأثير المناخ الجاف في دولة الإمارات ، رغم أن ذلك يؤدي إلى زيادة في التكاليف وإلى استثمارات عالية في مجال التبريد المنزلي وفي المؤسسات الخدمية والمنشآت الاقتصادية ، وهكذا تصبح مؤثرات الموقع الفلكي ذات أهمية ثانوية لجيوبوليتيكية دولة الإمارات العربية المتحدة .

الخريطة (1)
الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة



المصدر: **أطلس الوطن العربي والعالم** (بيروت: مؤسسة جيوبروجكتس، 1996)، ص 202.

2. **الموقع البحري**: تطل دولة الإمارات العربية المتحدة على بحرين مهمين هما الخليج العربي من الجهة الشمالية والشمالية الغربية وخليج عُمان من الجهة الشرقية، وهي بهذا تتمتع بموقع ساحلي.

إن إشراف دولة الإمارات العربية المتحدة على الخليج العربي منحها موقعاً مهماً من الوجهة الاستراتيجية والاقتصادية، فقد استفادت من البحر باعتباره سبيلاً للمواصلات والاتصال الحضاري مع شعوب العالم ومصدراً للثروة، ودعماً لاقتصادها الوطني عن طريق التجارة

البحرية، وبخاصة أن للدولة ساحلين أطولهما يطل على الخليج العربي وأقصرهما يطل على خليج عُمان، ويبلغ طول هذين الساحلين 900 كيلومتر[30].

وتبرز استراتيجية الموقع البحري لدولة الإمارات في أن البحر يعد عازلاً طبيعياً بينها وبين دولة إقليمية هي إيران، الأمر الذي جعلها بمنأى عن خطر الزحف العسكري البري من قبل إيران. إن لهذا الموقع أبعاداً جيوبوليتيكية بناءة لدولة الإمارات، محلياً من حيث انعكاساته الاقتصادية والحضارية، وإقليمياً كبعد استراتيجي يعزز الأمن القومي العربي، ودولياً متمثلاً في تقوية الروابط والعلاقات مع شعوب العالم.

3. **موقع دولة الإمارات بالنسبة إلى الدول المجاورة:** إن حيوية الموقع الجغرافي بالنسبة إلى دول الجوار قد أكسب هذه الدولة بعداً أمنياً مضافاً متمثلاً في عروبة دول الجوار الجغرافي كافة، وهذه ميزة جيواستراتيجية لا تتوافر للكثير من دول العالم. فهي بدلاً من الانشغال بمسألة الحدود، وحجم الدول المجاورة وعدد سكانها وسلوكها السياسي، سلكت طريق التعاون وتبادل المنفعة مع دول الجوار العربي، ويؤدي هذا التعاون بدوره إلى القوة السياسية والتطور الاقتصادي والتقدم الحضاري.

4. **الموقع الاستراتيجي:** يقصد بالموقع الاستراتيجي المكان الذي تتوافر فيه المؤهلات والمزايا التي تؤمن للدولة تحقيق أهدافها الحضارية في وقت السلم والأهداف العسكرية في زمن الحرب، فمؤهلات موقع

دولة الإمارات تتمثل في موقعها الساحلي وطول السواحل والثروات النفطية التي يزخر بها هذا الموقع، فضلاً عن موقع الدولة وسط العالم وارتباطها معه بطرق مائية عديدة.

فقد هيأت سواحل دولة الإمارات إقامة العديد من الموانئ البحرية التجارية والتي كانت سبباً رئيسياً في تنشيط الحركة التجارية فيما بينها وبين دول العالم سواء للاستيراد أو للتصدير. ويعد هذا مكسباً استراتيجياً في سهولة تصدير ثرواتها النفطية.

كما أن موقعها المتوسط بالنسبة إلى دولة العالم قد أضاف إليها ميزة أخرى تتعلق بالاتصال الحضاري والاجتماعي والثقافي مع شعوب العالم.

ثانياً: الأبعاد السياسية للموقع

1. **المساحة:** تبلغ مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة 77700 كيلومتر مربع، أما مساحتها مع الجزر فتبلغ 83600 كيلومتر مربع[31]. وهي بهذا تقع ضمن صنف الدول الصغيرة جداً وفق تصنيف نورمان باوندز (Norman Pounds)[32]، وهي دولة صغيرة حسب تصنيف هارم دبليه (Harm Deblj)[33].

وفي مجال تأثر الوزن السياسي للدولة بالمساحة التي تشغلها، فإن معطيات مساحة دولة الإمارات قد منحتها إمكانات اقتصادية هائلة، وضعت شعبها في مصاف الدول المتقدمة من حيث المستوى المعيشي

والحضاري. تحقق ذلك بفعل الاستغلال الرشيد لثروات البلاد وبما يكفل تلبية حاجات الدولة الاقتصادية والاجتماعية. وهي بهذا قد انتزعت رهان المساحة الكبيرة للدولة التي تكتنز علامات العظمة والقوة، ويظهر ذلك بوضوح في البرازيل وكندا وأستراليا، فإن في كل منها عناصر أو عوامل حدت حتى الآن من تنظيمها الداخلي إلى درجة أنه ليس من بينها واحدة يمكن أن تعد دولة عظمى.

ولم تعد المساحة الصغيرة لدولة الإمارات ذات مؤشر سلبي من الجانب العسكري لعدم مجاورتها لدولة برية ذات أغراض عدوانية كي تستفيد من عامل المساحة كميزة دفاعية (العمق الاستراتيجي)، إلا أن هذا الجانب لا غنى عنه في كل الأحوال.

وفي إطار المقارنة بين مساحة هذه الدولة مع عدد سكانها وتوزيعهم ومرونة المواصلات بالقدر الذي يحقق الخدمات المناسبة، فإن مساحة دولة الإمارات تضطلع بقيمة فعلية عالية متمثلة في الكثافة السكانية المعتدلة. وترتبط جميع إمارات الدولة بطرق مواصلات جيدة وتنضوي إلى بعضها في كنف مساحتها بالتئام تام. إلا أن حقيقة المقاييس الدولية تؤكد أن الدول الصغيرة المساحة ذات حظ ضئيل في مضمار القوة والعظمة مهما نضجت فيها عناصر القوة الأخرى. ويمكن لدولة الإمارات تجاوز ذلك في الركون إلى مقاييس القوة الحضارية الحديثة (العلمية والتقنية والاقتصادية) مثلما تتمتع به اليابان وألمانيا اليوم، بعيداً عن مقاييس القوة العسكرية، وهو ما دأبت عليه دولة الإمارات في الوقت الحاضر، ويمثل هذا بحد ذاته انقلاباً على مواطن الضعف الجيوبوليتيكي في جغرافية الدولة.

2. **شكل الدولة:** يبدو شكل دولة الإمارات العربية المتحدة قوسياً من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب (انظر الخريطة 1)، فضلاً عن تخصره الشديد من جهتي الشرق والغرب.

ورغم أن شكل مساحة دولة الإمارات ليس منقطعاً كما هي الحال في إندونيسيا وليس مبعثراً كما هي الحال في بريطانيا، فمن الممكن القول بأنه ذو شكل غير منتظم يميل إلى التقوس.

ومهما يكن من وجهة نظر أمن الدولة، فإن كل الخواص التي ذكرت لشكل دولة الإمارات قد ترجح أفضلية الشكل بالرجوع إلى حقيقة الواقع، حيث إن هذا الشكل لم يؤثر في التركيب الداخلي لدولة الإمارات أو في التطور الداخلي لوحداتها السياسية، وفي كيفية أداء وظائفها، كما أنه لم يؤد إلى خلق بيئات طبيعية متباينة أو مشكلات إدارية أو سياسية.

تجدر الإشارة إلى أن الشكل المنتظم يوفر لجيوش الدولة المساحة الكافية للمناورة العسكرية، ويعمل على تسهيل إنشاء شبكة نقل ومواصلات جيدة في الدولة إذا لم يكن فيها عقبات طبيعية، فضلاً عن دوره في حركة النقل والتجارة في الدولة، ويمكّن الحكومة من التحكم في كل أجزاء الدولة[34].

ويتصل بموضوع شكل الدولة موقع العاصمة ضمن تلك المساحة، وذلك لما له من أثر في الوظيفة الاقتصادية والسياسية في البلاد. أما العاصمة أبوظبي من حيث موقعها على ساحل الخليج العربي،

فلا تنطبق عليها نظرية الحماية البرية، وهي بهذا بحاجة إلى حماية بحرية صارمة وبخاصة موقعها في الجهة المقابلة لإيران. فضلاً عن أن وقوع العاصمة التي تمثل قلب الدولة في أحضان البحر يقلل من طمأنة القيادة السياسية فيها من خطر تعرضها لاعتداء بحري خارجي.

3. **التضاريس:** تعد التضاريس أو أشكال سطح الأرض من العوامل الأساسية في تحديد جيوبوليتيكية الدولة. ويمكن تمييز الظواهر التضاريسية التالية:

أ. الشريط الساحلي: إذ إن معظم سواحل الدولة رملية باستثناء المنطقة الشمالية التي تشكل رأس سلسلة جبال الحجر. وتتسم المياه الإقليمية المجاورة للساحل بضحالتها وكثرة الشعب المرجانية فيها، وهي - وإن كانت تعوق الملاحة - غنية بمحار اللؤلؤ الذي كان المصدر الرئيسي للدخل على مر العصور، فضلاً عن غنى المياه الإقليمية بثروتها السمكية التي تشكل مصدراً مهماً من مصادر الغذاء، وعنصراً حيوياً في تحقيق الأمن الغذائي للدولة[35].

ب. المنطقة الصحراوية: وهي تمثل معظم مساحة الدولة، ولاسيما في المناطق الغربية الداخلية. وتتخلل تلك المناطق عدة واحات مشهورة أهمها تلك التي تشغلها العين وضواحيها، حيث تتوافر المياه الجوفية التي استغلت عن طريق شبكة ري تعرف باسم الأفلاج[36].

ج. تنتشر سلسلة جبال الحجر التي تشطر شبه جزيرة مسندم وتمتد على مسافة 80 كيلومتراً شمالاً وجنوباً بعرض يصل إلى 32 كيلومتراً[37]. وتشكل من الناحية الاستراتيجية منطقة حماية طبيعية لما يوجد فيها من

منشآت ومراكز استيطان. كما أنها لا تشكل عامل عَزْل بين الجهات الشرقية والجهات الواقعة إلى الغرب منها[38].

لذلك يمكن القول إن أثر التضاريس بأشكالها المختلفة يكاد يكون محدوداً فيما يتعلق بجيوبوليتيكية دولة الإمارات العربية المتحدة.

4. **الموارد المائية:** أولت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية خاصة بشأن المياه، إذ قامت الدولة بإنشاء 40 سداً بطاقة تخزينية قدرها 100 مليون متر مكعب، وشجعت التوسع في إقامة محطات تحلية المياه لتوفير مياه الشرب[39]. وبهذا بلغت مساحة الأرض المروية كنسبة مئوية من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 61٪ عام 1996، فيما بلغ نصيب الفرد من مصادر المياه الداخلية المتجددة 0.2 متر مكعب سنوياً[40].

ولما كان معدل المطر السنوي لا يتعدى 6.5 سم سنوياً[41] في مختلف جهات البلاد مع تذبذب هذه الكمية المحدودة في كثير من الأحيان – وما لذلك من آثار كبيرة على النباتات وعلى توزيع السكان، وكلا الأمرين يضعف من اقتصاد الدولة – فقد سعت الدولة إلى زيادة حفر الآبار لتلبية الحاجة الضرورية من المياه، مع أن هناك بديلا آخر يتمثل في إمكانية تحلية مياه البحر، إذ حصلت الدولة على تقنية تحلية مياه البحر التي حلّت – إلى درجة كبيرة – مشكلة قلة الموارد المائية في البلاد.

المقومات البشرية

من المؤكد أن للسكان تأثيراً كبيراً في الوزن السياسي للدولة، إلا أن الكم السكاني من حيث الواقع الفعلي لا يمكن الركون إليه وحده كأساس

لفعل الدولة السياسي، كما أن حجم السكان وحده لم يكن العامل الحاسم في تحديد قوة الدولة، فاعتبارات النوع هي الأخرى يجب أن يكون لها وزنها الفعلي، وقيمة النوع بالنسبة إلى السكان تختبر من خلال مستوى تصميم واندفاع وحيوية السكان وقدرتهم على التطور والبناء بحيث يقودون بلدهم نحو مكانة مهمة في الساحة الدولية.

وبغض النظر عن تعدد الآراء حول أهمية العامل البشري في جيوبوليتيكية الدولة من حيث الكم والنوع، فإن قلة عدد السكان على العموم يقلل إلى حد كبير من احتمالات قيام دولة قوية لها وزنها وفعلها السياسي وقادرة على هضم معطيات جغرافيتها لتدعم سلوكها السياسي.

أولاً: الخصائص الديمجرافية للسكان

1. **حجم السكان ومعدل النمو:** بلغ عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة 2377453 نسمة عام 1995 (انظر الجدول 1). ويظهر من عدد السكان الكلي عدم التوازن فيما بين هذا الحجم والإمكانات الاقتصادية لدولة الإمارات بعد اكتشاف النفط فيها، وهي سمة تتميز بها أغلب دول الخليج العربي، مما انعكس على خصائص سكانها الديمجرافية والاجتماعية. كما تتسم دولة الإمارات العربية المتحدة بانخفاض معدل النمو السكاني فيها والبالغ 2.8٪ مقارنة بالدول العربية الفقيرة كالسودان 3.0٪ واليمن 3.5٪، أو الدول الخليجية الأخرى كدولة قطر 5.4٪ ودولة الكويت 3.7٪ ودولة البحرين 3.6٪ لعام 1996 [42].

الجدول (1)
الخصائص الديمجرافية لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة

الخصائص السكانية	المؤشرات
عدد السكان بالألف لعام 1995	2377
معدل النمو (بالمئة) للمدة 1991 ـ 1996	2.8
الكثافة العامة نسمة/ كيلومتر مربع	29.2
معدل الخصوبة الإجمالي لعام 1992	4.2
معدل المواليد لكل 1000 من السكان لعام 1993	22.7
معدل الوفيات لكل 1000 من السكان لعام 1993	2.7
معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي لعام 1993	18
العمر المتوقع عند الولادة لعام 1993	73.9

المصادر:

(1) دولة الإمارات العربية المتحدة، **الكتاب السنوي 1999** (لندن: شركة ترايدنت بريس ليمتد، 1999)، ص 40.

(2) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997** (أبوظبي: شركة أبوظبي للطباعة والنشر، 1997)، ص 241ـ247.

ويتمثل انخفاض النمو السكاني بانخفاض نسبة المواليد البالغة 22.7 مولوداً لكل ألف من السكان حسب عام 1993، ويتعلق ذلك بمعدل خصوبة الأم والتي تقاس بمتوسط ما تنجبه الأم خلال مدة حياتها الزوجية حتى عمر 49 سنة الذي يتراوح في العالم العربي بين 5 ـ 7 أطفال وهو لا يزيد على طفلين عند أمهات دول العالم المتقدم[43].

ويمكن النظر إلى انخفاض معدل المواليد من ناحية القوة السياسية للدولة على أنه عامل ضعف أكثر مما هو عامل قوة، في ضوء حاجة الدولة إلى حجم سكاني كبير بالإمكان استخدامه لتحقيق أهداف

اقتصادية وسياسية وعسكرية، على العكس مما هو عليه الوضع في دول العالم المتقدم الذي وصل إلى وضع سكاني ثابت ومستقر.

2. **توزيع السكان:** يشير التوزيع الجغرافي للسكان في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى عدم الانتظام حيث التركز الشديد في سواحل الخليج العربي، ويعد ذلك جواباً منطقياً لسيادة الظروف الطبيعية القاسية في الأطراف الجنوبية من أرض الدولة متمثلة في الأراضي الصحراوية والجفاف وما نجم عنهما من تخلخل عمراني واضح في هذه الأجزاء.

ومن حيث التوزيع الجغرافي للسكان بين الريف والحضر نجد أن نسبة السكان الحضر تتفوق كثيراً على نسبة سكان الريف، فقد بلغت نسبة التحضر في الدولة 83٪ لعام 1996 [44]، وبمعدل نمو سنوي بلغ 2.7٪ للمدة 1993 ـ 2000 [45]، ويتنافى هذا الارتفاع مع التوزيع السكاني المتوازن. ومن جهة أخرى تمثل بعض المدن مراكز حضرية كبيرة تؤدي دوراً بارزاً في توجيه النمط الحضري في الدولة لما تمثله من حجم سكاني.

وفي إطار هذا الاتجاه فإن دولة الإمارات تصنف ضمن دول الفيض الحضري (Over urbanization) الذي يشكل خطراً على الدولة بسبب ما يحدثه من عوائق في سبيل التنمية، واختلال في نسبة القوى العاملة في الزراعة، وارتباك لإدارات المدن، وما لهذه العوامل من أبعاد جيوبوليتيكية على المدى القريب والبعيد.

ثانياً: التركيب الاجتماعي للسكان

أحدثت التنمية الشاملة في دولة الإمارات بعد اكتشاف النفط تغيرات واسعة في البنى الاجتماعية للمجتمع، لعل أكثرها وضوحاً تحول البنية الاجتماعية من الوحدة القبلية التي تسيطر عليها الروح القبلية إلى الوحدة المحلية (الجيرة) ذات النظام الاجتماعي المتفتح الذي تتألف بموجبه جميع الطبقات الاجتماعية بعيداً عن الأواصر والروابط القبلية، وتنطبق الحال نفسها على المؤسسات الحكومية التي يخضع جميعها لسلطة القانون الحكومي. وزاد خروج المرأة للعمل في مؤسسات رسمية، وتزايد عدد تنظيمات العمل التطوعي، وأصبح هناك نظام تعليمي حديث، ومستوى صحي عال.

وعلى الرغم من أن النفط قد أسهم في تعجيل النمو الاقتصادي، فإنه لم يستطع أن يحقق تغييراً مماثلاً في الأنساق الاجتماعية الأخرى المتصلة بقوة النسق القرابي والقيمي المتجذر في بناء مجتمع الخليج العربي بشكل عام، والإمارات على وجه الخصوص، أي أنه لم يستطع اختراق هذا الشق أو الالتفاف حوله أو إخضاعه له[46]. وفي ذلك دلالة على عمق الارتباط الاجتماعي بالقيم العربية الأصيلة وعاداتها وتقاليدها. وفي الوقت ذاته رفض المجتمع الإماراتي الانضواء تحت تقاليد وقيم لا تتماشى وأصالته العربية، لذلك أدى دوره في تحديث الحياة العامة للمجتمع دون المساس بإرثه الحضاري الأصيل.

ويكمن وجه الخلل الكبير في توجهات التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد منذ أن دخلت عصر النفط في تركيبة السكان، فالمواطنون اليوم أقل بكثير من عدد السكان الوافدين.

وفي إطار الخطط الموضوعة لتصحيح خلل التركيبة السكانية، بدأت دولة الإمارات منذ الأول من أيلول/ سبتمبر 1994 بتنفيذ القرار الوزاري رقم (4) لعام 1994 بشأن تنظيم استقدام الوافدين لأسرهم، واشترط القرار الجديد ألا يقل راتب العامل الأجنبي الراغب في استقدام أسرته عن أربعة آلاف درهم شهرياً (أي ما يقارب 1100 دولار) هذا إذا كانت جهة العمل توفر له السكن. كما اشترط في الفئات المسموح لها باستقدام خادم ألا يقل الراتب الشهري عن ستة آلاف درهم، وأن يدفع الكفيل لخزينة الدولة ما يعادل الراتب السنوي للخادم بحيث لا يقل مبلغ الراتب الشهري عن 400 درهم[47].

إن التركيبة الاجتماعية في دول الخليج العربي التي تغلب فيها نسبة الوافدين الأجانب تشكل تهديداً لجوهر الدولة والمجتمع ممثلة في خطر انتفاء الهوية؛ فالتجمعات الأجنبية تشكل في واقع الأمر مجتمعات غير مرتبطة بالمحيط السياسي والاجتماعي القائمة فيه بقدر ما هي مرتبطة بمجتمعاتها الكبيرة في الدول النازحة منها كالهند وباكستان وإيران وتايلند وغيرها من الدول. فهي بذلك، ونتيجة عمليات الانزواء الاجتماعي وطريقة الاستقدام، قد تحولت من تجمعات مهاجرة إلى مجتمعات مصغرة في دول الاستقبال تابعة لمجتمعاتها الأصلية بكل عاداتها وتقاليدها ولغتها وثقافتها[48].

ومن جانب آخر، وبقدر ما للوافدين الأجانب من مخاطر، فإن لهؤلاء إيجابيات في الوقت ذاته مسترشدين بتعليق لعبدالرحمن المطيوعي مدير غرفة تجارة وصناعة دبي حول ذلك، حيث قال: «كثر الحديث عن التركيبة السكانية في مجتمع الإمارات، وعن العمالة الوافدة بالدولة وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية، ولكنني أرى أن الاعتماد على العمالة الوافدة حتمي، إذا ما قورنت إيجابيات تواجد العمالة الوافدة بالدولة بالسلبيات الناتجة عنها نجد أن الإيجابيات أكثر نظراً لما تساهم به العمالة الوافدة من جهد في بناء اقتصاد الإمارات بشكل عام»[49].

ومما تجدر الإشارة إليه في مجال التركيب الاجتماعي وجوب التركيز على الاستراتيجية التي اتبعتها دولة الإمارات بصدد التحديث الاجتماعي والتي تظهر في المؤشرات التالية:

1. **التخطيط والتنفيذ الفعلي لبرنامج عام وشامل للقضاء على الأمية، ولرفع المستوى العلمي والثقافي للسكان:** إذ قطعت دولة الإمارات شوطاً كبيراً في مجال التعليم بمختلف مستوياته، وما لذلك من انعكاسات على توفير العناصر القيادية والكفؤة في مسيرة تنمية البلاد، وبخاصة أنه لا يمكن لدولة أن تنهض دون أن تسلك طريق العلم والمعرفة، ثم إن فلسفة القوة بين الدول في الوقت الحاضر تجنح نحو العلم أكثر من اهتمامها بالسلاح، على اعتبار أن امتلاك الأول يفضي إلى صناعة الثاني إن اقتضت الضرورة[50].

2. **ارتفاع المستوى الصحي للسكان:** كان للطفرة الصحية التي بلغتها دولة الإمارات العربية المتحدة أثرها في تنشئة جيل سليم قادر على

العمل والإبداع في بناء الدولة، ويظهر ذلك جلياً من خلال نسبة السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية البالغة 99٪ ومن المياه النقية 95٪ ومن الصرف الصحي 77٪ للمدة 1985 ـ 1995، وقد بلغ عدد السكان مقابل كل طبيب 1095 نسمة لعام 1993 (51). فضلاً عن انخفاض معدل وفيات الرضع البالغ 18 رضيعاً لكل ألف مولود حي، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة البالغ 20 طفلاً لكل ألف مولود حي (52).

وتترتب على هذه المؤشرات انعكاسات حضارية واجتماعية واقتصادية على الأصعدة كافة، حيث توفر على الصعيد المحلي أسساً سليمة لسكان الدولة في تحقيق الطفرة الاجتماعية والاقتصادية المنشودة للبلاد، ودولياً تضع دولة الإمارات ضمن سلم أعلى في الترتيب الحضاري الدولي.

ومن العناصر الإيجابية الأخرى للخصائص السكانية لدولة الإمارات التركيب الإثنوجرافي (Ethnographic Structure)، والذي أضفى على سكانها الوئام والانسجام والالتئام بعيداً عن النزعات العرقية والدينية واللغوية.

التركيبة السياسية

تعد دولة الإمارات من أحدث الدول العربية؛ فقد قام الاتحاد بين الإمارات في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر 1971. وتقسم الدولة من الناحية الإدارية إلى سبع إمارات هي: أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة.

وبعد تكوين الاتحاد صدر دستور مؤقت للدولة اعتبر ساري المفعول ابتداءً من تاريخ تأسيس الدولة، وتضمن 152 مادة، وتقرر فيه أن يكون المجلس الأعلى للاتحاد هو السلطة العليا في الدولة، ويتكون ذلك المجلس من حكام جميع الإمارات المكونة للاتحاد أو من يقوم مقامهم في إماراتهم في حال غيابهم، ولكل إمارة صوت واحد في مداولات المجلس. وقد منح هذا الدستور المجلس اختصاصات تنفيذية وتشريعية واسعة لتسيير وفق الحكم في الاتحاد، ورسم السياسات العامة في جميع المسائل الموكلة للاتحاد بمقتضى الدستور[53].

وتنبغي الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للاتحاد قرر في 20 أيار/ مايو 1996 جعل الدستور المؤقت دائماً، وذلك بحذف كلمة "مؤقت" من نصوص أحكام الدستور. ويتضمن نظام الحكم بالإضافة إلى المجلس الأعلى للاتحاد سلطة تنفيذية هي مجلس الوزراء، وتشريعية هي المجلس الوطني الاتحادي، وقضائية مستقلة على رأسها المحكمة الاتحادية العليا[54].

التنظيم العسكري

من الصعوبة بمكان قياس القدرة العسكرية للدولة بقدر ما تنظر الدولة إلى حاجتها من عناصر القوة العسكرية، ويتوقف ذلك على حجم التهديد الخارجي وتعدد مصادره، وكذلك على مدى الاستقرار السياسي في المنطقة والتنافس الدولي، وأخيراً على طبيعة العلاقات السياسية للدولة محلياً وإقليمياً وعالمياً وقدرتها على إدارة الصراع السياسي والاقتصادي مع الدول الطامعة في مواردها وخيراتها بحيث تجنب نفسها الدخول في حرب عسكرية.

فالقوة العسكرية لدولة الإمارات تتمثل في حيازتها 64500 جندي موزعين كالآتي: 59000 جندي في القوات البرية و4000 جندي في القوات الجوية و1500 جندي في القوات البحرية[55].

ويبدو أن هذا يتناسب مع حاجتها وحجمها ويحقق أمنها الوطني والقومي منطلقين بذلك من الحقائق التالية:

1. تحتاج الدول الحديثة العهد بشكل عام إلى مدة زمنية طويلة لبناء هيكلها الداخلي دون الاقتصار على الجانب العسكري فقط.

2. إن توجه القيادة السياسية التام نحو وضع أسس رصينة للتقدم الحضاري في مختلف جوانبه، وما ينعم به الشعب في الوقت الحاضر ما هو إلا حصاد لتلك الثمار.

3. النهج السياسي للدولة القائم على أساس السلام والوئام، والبناء والعمران، والرفاهية والنماء، وكلها أهداف إنسانية لا تمس سيادة أحد بأذى، جعل الدولة في منأى عن التهديد. ولكن هذا لا يعني ألا تهيئ الدولة لنفسها إمكانات عسكرية، وتعاوناً عسكرياً عربياً يدفع عنها خطر دول الجوار الأجنبية.

المقومات الاقتصادية

للموارد الاقتصادية علاقة مباشرة بثقل الدولة السياسي ووزنها الاستراتيجي، وينظر إلى دور الموارد الاقتصادية من حيث كميتها ونوعها وتعدد مصادرها وطبيعة استغلالها وكيفية تسخيرها لبناء اقتصاد الدولة.
وفيما يلي تحليل للأبعاد السياسية للموارد الاقتصادية التالية:

أولاً: القوى العاملة ذات الأنشطة الاقتصادية

يعتبر مجال الاستخدام وقوة العمل من أهم المجالات المتصلة بتنمية الموارد البشرية لارتباطها الوثيق بعملية الإنتاج والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن هذا الاستخدام يتوقف على النشاطات الاقتصادية في الدولة وبخاصة النشاط الذي يحتل الأولوية في سلم البناء الاقتصادي، إذ إن حقبة الاستعمار في العالم العربي خلّفت اقتصادات عربية تجارية بدرجة كبيرة، وزراعية بالأساس، وغير صناعية على نحو خاص، وأدت فيها الواردات الصناعية من الدول الاستعمارية دوراً مهماً في تحطيم القطاع الحرفي، ولم تقم الصناعة بدور يذكر في الاقتصاد العربي إلا في ظل الدولة القطرية الحديثة المستقلة.

وتشير التغيرات في بنية قوة العمل وتوزيعها القطاعي في دولة الإمارات إلى أن نسبة العاملين في الزراعة قد ارتفعت من 3.3٪ عام 1985 إلى 7.5٪ عام 1995، الأمر الذي يعطي مؤشراً واضحاً إلى الاهتمام الذي توليه الدولة لهذا القطاع المهم، أما في القطاع الصناعي فقد ازدادت نسبة القوى العاملة فيه من 21.6٪ عام 1985 إلى 29.6٪ عام 1995. وتعود هذه الزيادة في عدد العاملين في القطاعين المذكورين إلى انخفاض نسبة القوى العاملة في القطاع الخدمي الذي انخفضت فيه نسبة العاملين من 75.1٪ عام 1985 إلى 62.9٪ عام 1995 [56].

ومازال القطاعان الخدمي والصناعي يستحوذان على النسبة الكبرى من الأيدي العاملة في كل الأحوال، وهذا بحد ذاته يمثل حراكاً مهنياً متعاظماً وانتقالاً من نمط العمل العائلي إلى نمط العمل المأجور، وتوضح الخريطة (2)

أنماط الأنشطة الاقتصادية في دولة الإمارات. وقد بلغت نسبة القوة العاملة في دولة الإمارات نحو 51٪ من مجموع السكان في عام 1995 [57]، لكنها تعاني اختلالاً متفاقماً في تركيبتها لصالح العمالة الأجنبية. وتتسم العمالة الأجنبية بأن بعضها رخيص الأجر ومتدني المستوى التعليمي والمهني ويعمل في قطاعات هامشية، وهذا ما جعل تركزها في قطاعي الخدمات الحكومية والخاصة، وبالتالي فإنها لا تساهم بشكل فاعل في النشاطات الإنتاجية ذات الفائض الاقتصادي. وبناء عليه، فإن الجدوى من استقطاب الأيدي العاملة الأجنبية لا توازي الأضرار الناتجة عنها والمتمثلة في خلخلة التركيب السكاني وتهديد الأمن الوطني. ومما يزيد من حدة الخطورة هو أن هؤلاء الأجانب يتميزون بالتناقض في سماتهم الحضارية عن سكان البلاد الأصليين، واختلاف ميولهم السياسية وأهدافهم القومية. وهم في كل الأحوال لا ينسجمون مع أصالة القيم العربية للمجتمع العربي؛ ومن ثم يشكلون إرباكاً اجتماعياً وثقافياً داخل المجتمع.

ثانياً: الموارد الغذائية

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات كبيرة ومنجزات متميزة في قطاع الزراعة وبصفة خاصة في مجال إنتاج الغذاء، إذ يوجد في الدولة حوالي 2700 مزرعة مساحتها 68044 هكتاراً تزرع 21.7٪ منها بالخضراوات والباقي بمحاصيل أعلاف مستديمة، وقد زادت الرقعة المزروعة بين عامي 1994 و1995 بحوالي 1500 هكتار أي بنسبة 2.6٪ بين العامين [58].

وتهدف الدولة في إطار خططها للتنمية الزراعية إلى إصلاح الأراضي الزراعية للمواطنين وتوزيعها عليهم مجاناً؛ بل امتد عونها إلى منحهم ضمانات مالية وقروضاً لشراء المعدات والأسمدة والبذور[59] .

ومن جانب آخر بلغت قيمة واردات دولة الإمارات من مستلزمات الإنتاج الزراعي الرئيسية (أغذية وأعلاف وأسمدة مصنعة ومبيدات وآلات زراعية) 47.6 مليون دولار[60] .

ولكن مع كل هذه الجهود لتحسين ورفع معدلات الإنتاج الزراعي مازالت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي دون المستوى المطلوب، إذ بلغت قيمة مساهمة الزراعة والصيد والغابات في الناتج المحلي الإجمالي 1174 مليون دولار (انظر الجدول 2)؛ أي بنسبة 2.63٪ من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 44608 ملايين دولار لعام 1996، وأدى ذلك إلى العجز في نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب والتي بلغت 10٪ . وبناء عليه، بلغت قيمة الواردات الزراعية إلى دولة الإمارات 2.381 مليون دولار لعام 1995، وبلغ نصيب الفرد من الواردات الزراعية 876 دولاراً، أما نصيبه من الواردات الغذائية فهو 854.6 دولاراً[61] . ويترتب على ذلك تهديد مباشر للأمن الغذائي في الدولة ويجعلها عرضة للضغوط التي تتبعها الدول المنتجة للغذاء، وتزايد الأعباء التي يتحملها الاقتصاد الوطني، وتأخير عملية التنمية الاقتصادية بدلاً من تعزيزها، فضلاً عن أنه يعد عامل ضعف جيوبوليتيكي.

وبالنسبة إلى حالة التغذية في البلاد، فإن نصيب الفرد في دولة الإمارات من السعرات الحرارية بلغ 3290 سعرة حرارية، وتفوق هذه النسبة ما يحصل عليه الفرد من سعرات حرارية على مستوى الدول

العربية، وتزيد على متطلبات إمدادات السعرات الحرارية اليومية للفرد بنسبة 151٪[62]، ويتأتى ذلك من قوة الاقتصاد الوطني ومتانته وقدرته على سد حاجة المواطنين الغذائية.

الجدول (2)

قيمة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1996 (مليون دولار)

الزراعة والصيد والغابات	1174
الصناعات الاستخراجية	15653
الصناعات التحويلية	4047
التجارة والمطاعم والفنادق	5093
النقل والمواصلات	3133
التمويل والتأمين والمصارف	1573
قطاعات الخدمات الإنتاجية	9799
الإسكان والمرافق	3559
الخدمات الحكومية	4776
الناتج المحلي الإجمالي	44608

المصدر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997**، مرجع سابق، ص 237.

ثالثاً: الموارد الصناعية

يتكون القطاع الصناعي بالمفهوم الوظيفي من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية. وتتفوق الصناعات الاستخراجية على الصناعات التحويلية في الدول العربية النفطية، باعتبار النفط مادة أولية للإنتاج والتصدير، ويعد بالتالي مصدراً رئيسياً لموارد التمويل والاستثمار في مشروعات التنمية العربية.

وقدرت القيمة المضافة للقطاع الصناعي في دولة الإمارات 19700 مليون دولار لعام 1996، وبتفوق واضح للصناعات الاستخراجية التي قدرت قيمتها بـ 15653 مليون دولار، بينما قدرت قيمة الصناعات التحويلية 4047 مليون دولار. وبهذا بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 44.2٪، وبهذه النسبة تحتل دولة الإمارات المرتبة الرابعة بعد كل من دولة الكويت وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية من حيث نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدول العربية[63].

وتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة من السلع الصناعية ما قيمته 3591 مليون دولار، تحتل الصادرات الصناعية الأولية من الوقود والمعادن نسبة 86٪، فيما احتلت الصادرات من آلات ومعدات النقل نسبة 1٪، والملابس والنسيج نسبة 9٪، ونسبة 4٪ من السلع المصنعة الأخرى وذلك للعام 1995[64].

من جهة أخرى اتجهت الدولة نحو تطوير النشاط الصناعي الذي يرتكز على تطوير قطاع النفط والغاز. كما أنشأت عدداً من المشروعات مثل مصنع الزجاج في منطقة جبل علي بطاقة تصميمية مضافة تقدر بـ 81 ألف طن/ سنة. وفي مجال الصناعات الاستراتيجية المتمثلة في صناعة الحديد والصلب، فقد تم على سبيل المثال لا الحصر بناء مصنع دبي لإنتاج القضبان الحديدية التي لا تصدأ بطاقة تصميمية مضافة تقدر بـ 20 ألف طن/ سنة[65]. وتم بناء مصنع رأس الخيمة للأسمنت بطاقة تصميمية مضافة تقدر بمليون طن/ سنة[66]. أما عن عدد المنشآت الصناعية في الدولة فقد بلغ 1695 منشأة في عام 1999[67].

هذا فضلاً عن الأعمال الاستكشافية والتطويرية لآبار النفط والمسح الزلزالي، وكذلك التوسع في النفقات الخاصة بالخدمات الاجتماعية والشؤون الاقتصادية لرفع المستوى الحضاري للمجتمع، وبهذا يبرز بجلاء الثقل الجيوبوليتيكي الاقتصادي في قوة الدولة وانعكاساته على القوة الجيوبوليتيكية للعالم العربي في مضمار التكتلات الاقتصادية العالمية والسباق الاقتصادي.

إن سياسة التصنيع التي تنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة من المؤمل أن تؤدي إلى نمو ثابت طويل المدى لغرض تكوين قطاع صناعي تكون له مشاركة فاعلة في الناتج القومي إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال ممارستها التوظيف الكبير لرأس المال مثل البتروكيماويات والحديد والصلب والألمنيوم. ويدلل نجاح هذه التجربة على صحة هذا التوجه، على اعتبار أن التصنيع هو إحدى الاستراتيجيات المطروحة لدول الخليج العربي من خلال استثمار مواردها النفطية الحالية لتطوير هياكل اقتصادية سليمة على المدى البعيد، وما لذلك من انعكاسات سياسية تضمن لهذه الدول مكانتها ودورها المؤثر على المستوى العالمي.

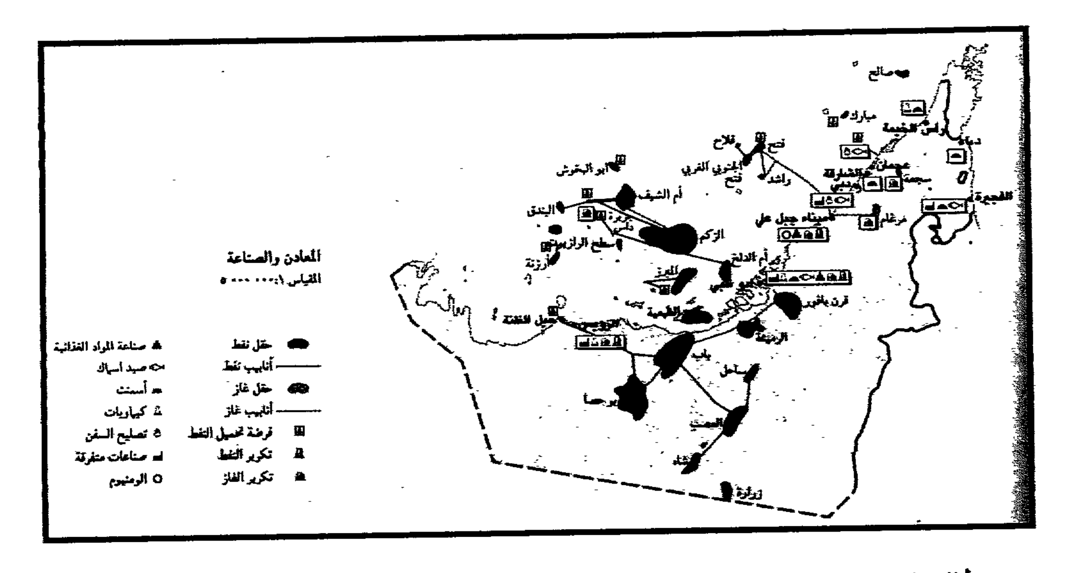
رابعاً: الموارد المعدنية

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة مخزوناً هائلاً من النفط بلغ 97.8 مليار برميل عام 1996 ويشكل نسبة 15.2٪ من إجمالي الاحتياطي لدول منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (الأوابك) البالغ 640.2 مليار برميل للعام نفسه، وبنسبة 9.4٪ من الاحتياطي العالمي البالغ 1035.9 مليار برميل (انظر الشكل 1). أما إنتاجها من النفط فقد بلغ 2209 آلاف برميل في اليوم، وبنسبة 3.2٪ من الإنتاج العالمي لعام 1996 [68]، (انظر الشكل 2).

وإلى جانب النفط تمتلك دولة الإمارات احتياطاً مهماً من الغاز الطبيعي بلغ 5802 مليار متر مكعب عام 1996، أما إنتاجها منه في عام 1995 فقد بلغ 37410 ملايين متر مكعب[69].

وتكمن الأهمية الفعلية لهاتين المادتين في قيمة عوائدهما وأثرهما في عملية التنمية والبناء والتطور، مما دفع دولة الإمارات بكل ثقلها نحو البناء والتعمير والإنماء البشري ثم الاتجاه بعد ذلك إلى الجوانب الاقتصادية لتطويرها والمؤسسات الخدمية لتوسيعها، مما لمسنا انعكاساته على الجوانب الصحية والتعليمية والخدمات الإنسانية الأخرى المقدمة للسكان.

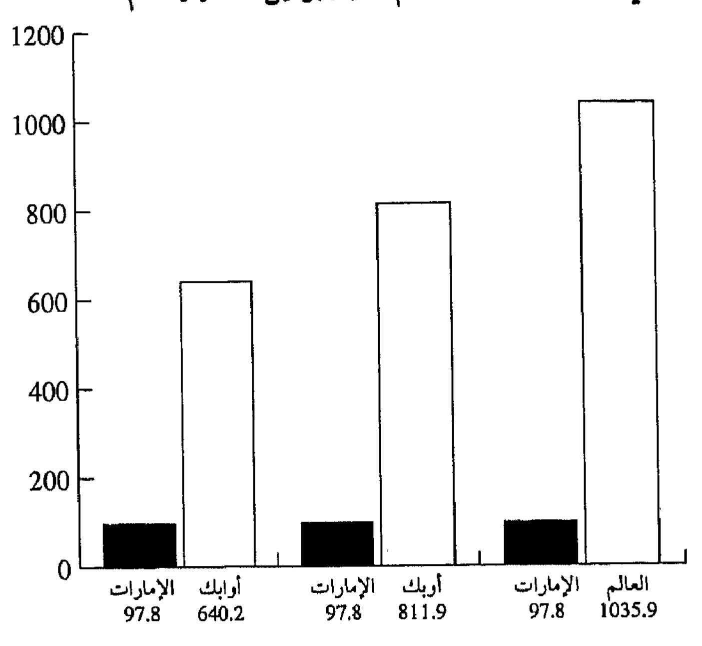
الخريطة (2)
أنماط الأنشطة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة



المصدر: أطلس الوطن العربي والعالم، مرجع سابق، ص 191.

الشكل (1)

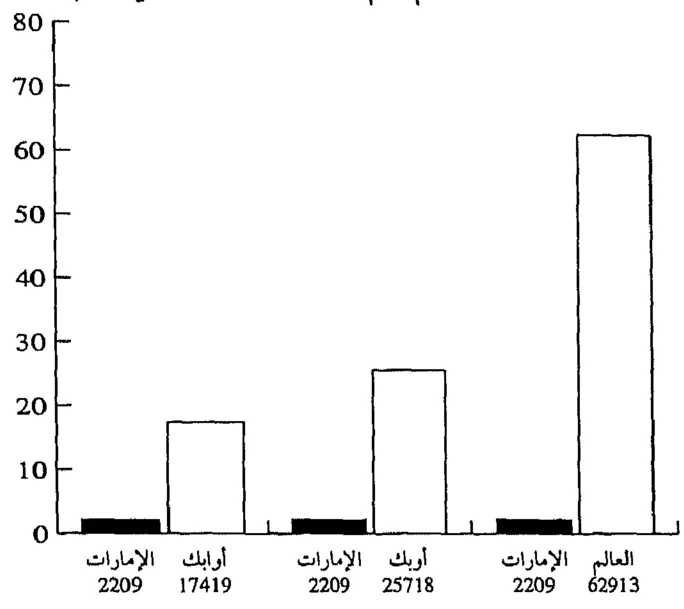
احتياطي النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى احتياطي النفط في أوابك وأوبك والعالم (مليار برميل عند نهاية عام 1996)



المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997، مرجع سابق، ص 302.

الشكل (2)

إنتاج النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة مقارنة بإنتاج النفط في أوابك وأوبك والعالم لعام 1996 (ألف برميل في اليوم)



المصدر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997**، مرجع سابق، ص 304.

السياسة الجغرافية لدولة الإمارات العربية المتحدة

إن طرح فكرة أو نموذج لسياسة جغرافية خاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة يستلزم بالضرورة أن تتحلى هذه الفكرة أو النموذج بالمرونة والواقعية، أي ألا ينصب التركيز على جانب معين من عناصر الجغرافيا السياسية، وإنما يجب الأخذ بالاعتبار كل أبعاد الموضوع إلى جانب وضع عدد من البدائل، ذلك أن تمحيص هذه البدائل واختيار الأمثل منها يتطلب تحديد الأهداف المتوخاة أولاً ثم الإمكانات ثانياً، ثم يجري بعد ذلك وضع أولويات لهذه البدائل حسب أهميتها في ضوء الأهداف العامة.

أولاً: تحديد الأهداف

يمكن تحديد الهدف من دراسة السياسة الجغرافية للدولة بأنه لغرض رسم سياسة الدولة في المستقبل على الصعيدين المحلي والخارجي، ولعل توظيف مقومات قوة الدولة يمثل إحدى الركائز المهمة لنجاح سياستها وتعزيز دورها الدولي، وبخاصة إذا كانت بعض مقومات الدولة تمثل مواطن ضعف جيوبوليتيكي، وما يترتب على ذلك من ضرورة تصحيح عناصرها لتنقلب إلى عناصر قوة تشد من أزر الدولة وتهيئ لها فرصة ممارسة دورها الاستراتيجي المؤثر على الأصعدة كافة.

ثانياً: الموارد المتيسرة

تمتلك دولة الإمارات موارد عديدة تؤهلها لأداء دور فاعل في المجتمع الدولي، وهذه الموارد هي:

1. **الموارد الطبيعية والاقتصادية:** وتشمل النفط الخام والغاز الطبيعي والثروة السمكية والطاقة الشمسية والمعادن (الألمنيوم والبوكسايت والنحاس والذهب والحديد الخام والمغنيسيوم والفوسفات والفضة واليورانيوم والزنك)[70] والموارد الزراعية والحيوانية.

2. **الموارد البشرية:** وتشمل قوة العمل النشطة اقتصادياً (وبخاصة الوطنية منها، وما تتسم به من مهارات عالية) والمتدربة، وكذلك ما تتميز به من خصائص حضارية ذات مستوى عال.

3. **رأس المال:** ويشمل الاحتياطات النقدية والبنية التحتية والطاقات الصناعية القائمة حالياً.

4. **القيادة السياسية الكفؤة:** التي تسعى إلى تسخير وتوجيه مقومات قوة الدولة وتفعيلها في مجال بناء القوة وترسيخ مكانة الدولة وقوة تأثيرها.

ثالثاً: الخيارات (المرتكزات)

تعتمد الخيارات بشكل أساسي على الموارد المتيسرة، وتختلف في تأثيرها في ضوء الأهداف التي حددت، وفيما يلي تحليل موضوعي لكل خيار من هذه الخيارات:

1. تنمية الموارد البشرية

للسكان دور مؤثر في مختلف مفاصل الحياة في أي دولة، ذلك لأنهم المنتجون والمدافعون عن سيادة حدود الدولة.

والمقصود بتنمية الموارد البشرية زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع أفراد المجتمع، وهي تعني من الناحية الاقتصادية تجميع رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي، أما من الناحية الاجتماعية فيقصد بها إعداد الناس للإسهام في الحياة الاجتماعية بمختلف جوانبها بوصفهم مواطنين في المجتمع[71].

وتكمن المشكلة السكانية في دولة الإمارات كسائر دول الخليج العربي بمحدودية عدد السكان، واختلاف التركيب السكاني، ونقص القوى العاملة الوطنية، وضخامة عدد الوافدين إليها. وإن علاج هذه المشكلة يتم من خلال زيادة التركيز في خطط التنمية على زيادة عدد السكان، وترشيد الإنفاق، وتحسين مجالات التعليم والتدريب التقني؛ إذ إن أي خطة توضع لتنمية الموارد البشرية ينبغي أن تركز على التعليم بوصفه الأداة الأولى للتغيير وجوهر عملية التنمية[72]، سواء في تطوير نظام التعليم النظامي أو نشر برامج التدريب في مجال العمل، فضلاً عن اتباع سياسة التطوير الذاتي القائم على سعي الأفراد من تلقاء أنفسهم لزيادة مهارتهم وتنمية مواهبهم.

وبناء عليه، فإن جهود التنمية البشرية ينبغي أن تأخذ بالاعتبار المهمات التالية:

أ. توفير حد أدنى من التعليم ومحو الأمية، وتنمية القدرة على الإبداع والتفكير المستقل وتعزيز القيم والتوجهات التنموية.

ب. ربط برامج التعليم الثانوي والعالي بمتطلبات التنمية.

ج. بناء قاعدة علمية تقنية ذاتية متطورة[73]، وهذه تتطلب أداء المهمات التالية، مرتبة حسب الأولوية وكما يأتي:

- القدرة على الانتقاء والاقتناء المناسبين للتقنيات المستوردة.
- حسن استغلال التقنية المستوردة وتحقيق كامل المردود الاجتماعي والاقتصادي المستهدف من اقتنائها.
- تكييف التقنية وتعديلها لتستوطن وتستقر وتتطور لدرجة مقبولة مع تطورها في العالم.

د. توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافة اجتماعية مستمرة من خلال الاهتمام بالتنوير الفكري وتوفير متطلبات التجانس السكاني والتماسك الاجتماعي، وتغيير منطلقات العمل الاجتماعي وتوجهات العمل الثقافي، وتوفير إدارة عملية للتنمية الثقافية والاجتماعية.

هـ. تخفيض حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها.

ويوفر الأخذ بمتطلبات الخيار البشري هذا – من وجهة نظرنا – اللبنة الأساسية للتطور الاجتماعي والاقتصادي اللذين يعدان ركنين أساسيين ضمن سياق بناء القوة.

2. توظيف الموارد الطبيعية والاقتصادية في مجال بناء القوة

إن الثروة النفطية التي تمتلكها دولة الإمارات العربية المتحدة يعتمد عليها كثيراً في تنمية وتطوير أسس متينة تستخدم لبناء القوة الذاتية للدولة، وهذا يتطلب الأخذ بالاعتبارات الآتية:

أ. إن استثمار إنتاج النفط لأغراض التنمية، يقتضي إدخال متغير النفط في عملية التخطيط، وإخضاع مسألة إنتاجه وكيفية الاستفادة منه لدراسة الجدوى الاقتصادية في ضوء الحاجة إلى بناء قاعدة إنتاجية مدعمة ذاتياً.

ب. رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي وإيرادات الميزانية العامة وإيرادات التصدير، وتجميد نمو حجم الميزانية العامة وحجم قيمة الاستيراد، وضمن هذا السياق ينبغي التركيز على الزراعة، إذ إنها تشكل الدعامة الأساسية للأمن الغذائي للدولة[74].

ج. إصلاح الإدارة الراهنة وتنميتها من خلال مضاعفة قدرتها على توليد آلية التنمية، وترسيخ المعطيات المؤثرة في أدائها، فضلاً عن إعادة النظر في البنيان الإداري في ضوء الحاجة إلى تمكين الإدارة الراهنة من القيام بمهمات إدارة التنمية وأداء وظائفها.

وتتطلب التنمية الاقتصادية بناء قاعدة اقتصادية تتنوع فيها الأنشطة وتتركز على مقومات دائمة ومتجددة إلى جانب النفط أو أنها تحل محله، ويقتضي ذلك خلق مصادر إنتاج اقتصادي جيدة ومتنوعة سلعية وخدمية في مجال الإنتاج المباشر والإنتاج غير المباشر في القطاعين العام والخاص، وتكون قادرة في مجملها على القيام بالمهمات الاقتصادية التالية:

- تمكين القاعدة الإنتاجية من دعم ذاتها واستمرار أداء وظائفها في عملية التنمية، عن طريق ترسيخ متطلبات القدرة على التكيف مع المتغيرات المستقبلية في التقنية ونمط الإنتاج.

- توليد فائض اقتصادي يكفي في المستقبل لتحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية الجديدة اللازمة لاستمرار عملية التنمية.
- توفير مصادر بديلة ومتجددة للدخل في مجال الناتج المحلي الإجمالي ومجال تمويل الميزان التجاري وتمويل الميزانية العامة.

3. الاستثمار القومي لرأس المال

إن ثروة أي دولة تتألف من الموارد الطبيعية المتيسرة لديها والموارد النقدية الأجنبية والموارد الإنتاجية المادية (الرأسمالية)، وعلى هذا الأساس فإن مخزون النفط يمثل ثروة وطنية لدولة الإمارات، الأمر الذي يتطلب تحويله إلى وسائل إنتاجية قادرة على خلق الثروة وتجديدها بصورة مستمرة، وكمبدأ عام فإن الدولار الواحد المتحصل من دخل النفط لابد من تحويله بكميات متساوية إلى أصول أجنبية عينية إنتاجية. وبتعبير أكثر دقة، فإن الجزء الذي تحصل عليه الدولة من واردات النفط والذي يجب أن يتحول إلى أصول عينية، يساوي قيمة الربح الاقتصادي للنفط المباع، ويمكن تقدير ذلك بعد خصم تكاليف إنتاج النفط بما فيها عامل اندثار رأس المال وعوائده[75].

تجدر الإشارة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تشهد نشاطاً اقتصادياً ملحوظاً مقارنة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى[76]، فقد انخفض العجز في الميزانية الحكومية بدرجة كبيرة خلال عام 1996 قدر بـ 1.923 مليار دولار مقارنة بنحو 2.655 مليار دولار عام 1995[77]، وساعد على ذلك السياسة المالية التقييدية التي تركت آثاراً إيجابية على مواصلة ضبط الأوضاع المالية.

وفيما يتعلق بالصناعات القائمة حالياً والتي يُتطلب قيامها، فإن التوجه الحقيقي يكون نحو إقامة صناعات ذات كثافة عالية لرأس المال والتقنية المتطورة، وذلك للاستعاضة عن الصناعات القائمة على أساس كثافة عمالية عالية لكيلا يؤدي هذا إلى تفاقم الوضع السكاني الحالي غير المتجانس وما ينجم عنه من مخاطر اجتماعية وأمنية.

إن القاعدة الصناعية المقترحة ينبغي أن تتضمن بالدرجة الأولى صناعات الأمن القومي بهدف تدعيم الأمن الاقتصادي والعسكري والسياسي للدولة، وتتركز هذه الصناعات في ثلاثة قطاعات مهمة هي: الصناعات الغذائية، والصناعات الدوائية، والصناعات الحربية. هذا فضلاً عن الاهتمام بإنشاء الصناعات الرأسمالية بالنظر لأهميتها في عملية تكوين الثروة ودعم القاعدة الصناعية، وتتطلب القاعدة الصناعية التي نحن بصددها توافر المعرفة والخبرات الفنية المتراكمة، وكذلك التطورات التقنية السريعة، والعمالة الماهرة ذات الكفاءة الفنية، والأهم من هذا أن الاستعداد والإرادة تتوافران في هذه الدولة لتنفيذ هذه المشروعات.

4. القيادة السياسية

إن عناصر القوة السياسية التي تتميز بها دولة الإمارات العربية المتحدة ما كان لها أن تتحقق دون أن ترتكز على نظام سياسي مستقر متمثل باستقرار رئاسة السلطة، وكفاءة صنع القرار الوطني واستقلاليته، واستقرار النظام التشريعي للمجلس الوطني، والقدرة على تعبئة الموارد الأساسية لصالح المجتمع، وحسن إدارة مقدرات الشعب. وقد ترتب على ذلك انعكاسات استراتيجية على ثلاثة أصعدة:

أ. الصعيد المحلي: حققت الدولة محلياً التلاحم الجماهيري مع القيادة السياسية، وتعبئة السكان حول هاجس قوة الدولة ومستقبلها متمثلاً في الاندفاع والتسابق نحو البناء الحضاري للدولة، وتولد الاطمئنان النفسي والثقة بالمسيرة السياسية للدولة من قبل عامة الشعب وما نجم عن ذلك من إخلاص وولاء للوطن والأمة، وأرجحية الأهداف الوطنية والقومية على الأهداف الفردية بعد أن حققت الدولة الحدود العليا للحاجات الإنسانية للسكان.

ب. الصعيد العربي والإقليمي: سعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى انتهاج سياسة معتدلة ذات منحى عقلاني ومتزن فيما يخص علاقاتها الخارجية والقائمة على المبادئ التالية:

- اقتناعها التام بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والمؤطرة بالمشاركة الشعبية والوطنية المؤمنة بعدالة الأهداف ووضوحها مع توافر إمكانية تحقيقها.
- مشروعية أهدافها الوطنية والقومية والإنسانية والتي تتماشى مع منطق العصر بقيمه وموازينه.
- الاختيار الناجح لمن هو أصلح وأنضج من العناصر المهيأة لتحمل المسؤولية لإدارة شؤونها السياسية، وبما يوفر درجة معقولة من الكفاءة تحفظ للهدف حداً مأموناً من فرص النجاح.

وعلى هدى هذه المبادئ، تم بناء علاقات طيبة مع جميع الدول العربية إيماناً بالعمل العربي المشترك والأهداف القومية السامية للأمة العربية، ودورها الدائم في الدعوة لفتح قنوات متعددة للتعاون والتكامل العربي،

والمواقف المعلنة إزاء التحديات التي تواجه الأمة العربية، فضلاً عن دور دولة الإمارات في تشخيص معوقات العمل العربي المشترك ودعوتها لرأب الصدع في الجسم العربي، وما لذلك من انعكاسات إيجابية لتقوية أواصر الشعب العربي وتمتين اقتصاده وبناء حضارته.

وعلى هذا الأساس فإن بالإمكان أن تصبح تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً يحتذى به من حيث العلاقات السياسية البناءة التي تنتهجها مع الدول العربية، والتي تندرج ضمن هذا الإطار على مستوى فاعليتها كعضو في جامعة الدول العربية.

أما على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فما برحت دولة الإمارات العربية المتحدة تركز على ضرورة ألا تخرج دول الخليج العربي عن مظلة مجلس التعاون في قضايا الدفاع والأمن، ملخصة أفكارها حول الخيارات والاستراتيجيات المتاحة أمام دول المجلس في عالم متغير في قضايا ملحة؛ مثل تنسيق السياسات الخارجية، وأمن المنطقة. وترى دولة الإمارات أنه لا سبيل أمام مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلا تعزيز العلاقات المشتركة لدوله، وضرورة تبني سياسة جماعية موحدة بالنسبة إلى القضايا الإقليمية والدولية[78].

وهكذا اصطبغت سياستها بالحكمة والتروي في معالجتها للقضايا الوطنية، مثل تلك المتعلقة بالجزر الإماراتية الثلاث المحتلة (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبوموسى) من قبل إيران، محاولةً فض الخلاف بالطرق السلمية، وآثرت أن تتم تسوية الموضوع في إطار

العلاقات الودية وبالسبل السلمية والدبلوماسية التي حرصت دولة الإمارات على استمرارها مع إيران حتى في أشد ظروف التوتر إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية[79] .

ج . الصعيد الدولي : بفضل المقدرة الدبلوماسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد استطاعت بناء علاقات سياسية وطيدة مع مختلف دول العالم تقوم على التعاون المشترك وتبادل المنفعة بما في ذلك خدمة المصلحة القومية للأمة . ونجم عن ذلك ارتفاع مستوى التمثيل الدبلوماسي للدول الأجنبية في دولة الإمارات، وبالمقابل فإن للدولة تمثيلاً خارجياً في جميع دول العالم، إضافة إلى عضوية الدولة في الهيئات والتجمعات السياسية والاقتصادية الإقليمية والعربية والدولية، الأمر الذي ضاعف من وزنها السياسي الدولي ومن ثم قوة تأثيرها ودرجة تأثر المجتمع الدولي بمرونة مواقفها وسلوكها السياسي، ومصداقيتها في التعامل مع الدول الأخرى[80] .

الخلاصة والاستنتاجات

تم تناول الموضوع من جوانب عديدة، فوُضع في بدايته إطار نظري للدراسات الجيوبوليتيكية للدولة من حيث الأسس والمفاهيم والنظريات التي عالجت موضوع نشوء الدولة وتطورها وعناصرها الجيوبوليتيكية، ليكون بذلك مقدمة لدراسة دولة الإمارات العربية المتحدة من الناحية التطبيقية.

وتم التركيز من جانب آخر على المقومات الطبيعية للدولة من حيث الموقع الجغرافي والمساحة والشكل والتضاريس والموارد المائية، وظهر أن المقومات الطبيعية لدولة الإمارات تمثل عوامل قوة جيوبوليتيكية كبيرة بالنظر لما تزخر به من خواص إيجابية في بناء القوة. فيما ظهر الخلل الجيوبوليتيكي في صغر مساحة الدولة التي لا توفر إمكانية المناورة العسكرية، أو استخدامها كعمق استراتيجي (عسكري) في حالة الدفاع والهجوم. وبالنظر إلى عدم وجود دولة برية تهدد أمن الدولة فإن هذا الخلل يمكن أن يضمحل تأثيره.

أما في مجال التحليل الجيوبوليتيكي للسكان، فقد ظهر أن حجم سكان الدولة لا يتناسب مع إمكانياتها الاقتصادية، فضلاً عن انخفاض عدد الناشطين اقتصادياً من السكان المواطنين مقارنة بنسبة أمثالهم من الوافدين، وأن قلة عدد السكان من وجهة نظر الجغرافيا السياسية لا يهيئ فرصاً مناسبة لكي تتبوأ الدولة مركزاً دولياً كبيراً. إلا أن القوة البشرية لدولة الإمارات تكمن فيما يمتاز به السكان من خصائص حضارية وفرتها لهم الدولة، والتي تنسجم تماماً مع الخصائص السكانية للدول المتقدمة، وتعد في الوقت ذاته أساساً لقوتها.

وظهر من تحليل القوة الاقتصادية للدولة أنها تمتلك موارد صنفت بأنها استراتيجية متمثلة في النفط الذي جعل الدولة تتميز بخواص اقتصادية ترتقي بها إلى مصاف الدول الكبرى، ولاسيما بعد أن حل العامل الاقتصادي محل العوامل الأخرى لقياس قوة الدولة وفي ترتيب منزلتها الدولية. إلا أن للنفط انعكاسات سلبية في حال أنه لم يتم توسيع الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وتعزيز مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي.

وكان للبناء السياسي أثر فاعل في توظيف العناصر الجيوبوليتيكية للدولة وتسخير مكوناتها ضمن سياق قوة الدولة وتطورها، سواء على صعيد تعبئة الموارد البشرية والاقتصادية الداخلية أو على صعيد تنمية العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية العربية والعالمية، فضلاً عن توفير الأمن والاستقرار لسكان الدولة وتوطيد روابط الإخاء العربي وترسيخ الروح الوطنية والقومية في نفوسهم.

ومن خلال التحليل الموضوعي لمقومات قوة الدولة والنتائج التي توصل إليها البحث، استدعت الضرورة وضع إطار لسياسة جغرافية داخلية وخارجية للدولة، اشتمل على مرتكزات أساسية حددت في ضوء الأهداف المتوخاة ومستندة إلى الإمكانيات والموارد المتيسرة، تمثلت بالموارد البشرية وضرورات تنميتها، والموارد الطبيعية والاقتصادية وعملية توظيفها في مجال القوة، والاستثمار القومي لرأس المال وإمكانية ترشيده، فضلاً عن وجود القيادة السياسية الكفوءة التي تسخّر هذه المعطيات وتوظفها.

الهوامش

1. انظر:

George Modeiski, *World Power Concentrations* (New York, NY: General Learning Press, 1974), 55-57.

2. انظر:

Norman Alcock and Alan G. Newcombe, "The Perception of National Power", *Journal of Conflict Resolution* vol. 12 (London, September 1970): 334-345.

3. راجع محمد محمود الديب، **الجغرافية السياسية، أسس وتطبيقات**، الطبعة الخامسة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1984)، ص 315-330.

4. انظر:

Robert Le Roy Wendzel, *International Relations: A Policy Maker Forces* (New York, NY: John Willey, 1977), 35-41.

5. انظر:

Michael Sullivan, *International Relations: Theories and Evidences* (New Jersey, NJ: Prentice Hall, 1976), 155.

6. انظر:

Keith R. Legg and James F. Morrison, *Politics and the International System: An Introduction* (New York, NY: Harper and Row, 1971), 21.

7. انظر:

Abramo F. K. Organski, *World Politics*, 2nd edition (New York, NY: Alfred A. knopf, 1968), 101.

8. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر، 1983)، ص 203-209.

9. عباس غالي الحديثي، «القوى الكبرى ومجالاتها الحيوية دراسة جيوبوليتيكية لمستقبل الخريطة العالمية»، مجلة **دراسات الشرق الأوسط**، العدد 4 (بغداد، كانون الأول/ ديسمبر 1997)، ص 217.

10. محمد أزهر السماك، **الجغرافية السياسية، أسس وتطبيقات** (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1988)، ص 47.

11. كاظم هاشم نعمة، **الوجيز في الاستراتيجية** (بغداد: شركة إياد للطباعة الفنية، 1988)، ص 9.

12. عبدالرزاق عباس حسين، **الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية** (بغداد: مطبعة أسعد، 1976)، ص 386.

13. محمد عبدالغني سعودي، **الجغرافية والمشكلات الدولية** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1977)، ص 14 ـ 15.

14. محمد أزهر السماك، مرجع سابق، ص 45.

15. انظر:
Norman J. G. Pounds, *Political Geography* (New York, NY: McGraw-Hill, 1963), 408.

16. محمد صالح العجيلي، «الأبعاد الجيوستراتيجية للتخلخل العمراني في الوطن العربي»، **شؤون عربية**، العدد 93 (حزيران/ يونيو، 1996)، ص 171.

17. غالب ناصر السعدون وحبيب راضي، «نظرية بيولوجية الدولة ـ المجال الحيوي في السوق الصهيوني»، **مجلة الجمعية الجغرافية العراقية**، العدد 27 (بغداد: مطبعة العاني، حزيران/ يونيو 1993)، ص 120 ـ 121.

18. بهاء بدري حسين، «التوسع الإقليمي الإيراني تجاه منطقة المشرق العربي: دراسة في الجغرافية السياسية»، **مجلة الجمعية الجغرافية العراقية**، العدد 32 (كانون الأول/ ديسمبر 1996)، ص 118 ـ 120.

19 . انظر :

R. D. Dikshit, *Political Geography*, Fourth Reprint (New Delhi: Vikas Publications, 1991), 20.

20 . كاظم هاشم نعمة ، مرجع سابق ، ص 34 .

21 . دولة الإمارات العربية المتحدة ، **المجموعة الإحصائية السنوية** (وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء ، 1988)، ص5ـ6 .

22 . صبري فارس الهيتي ، **الخليج العربي : دراسة الجغرافية السياسية** ، رسالة دكتوراه منشورة ، الطبعة الثالثة (بغداد : دار الرشيد للنشر ، 1981)، ص 363 .

23 . حسين البحارنة ، **دول الخليج الحديثة** (بيروت : شركة التنمية والتطوير ، 1973)، ص 127 .

24 . انظر :

Donald Howley, *The Trucial States* (London: George Allan and Unwin, 1970), 334.

وبالنسبة إلى انضمام كلباء إلى الشارقة ، انظر : محمد مرسي عبدالله ، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها** (الكويت : دار القلم ، 1981)، ص 425 ـ 429 .

25 . هادي أحمد مخلف ، «مقارنة بين الفكر الجيوبوليتيكي الإيراني والعراقي» ، **مجلة الجمعية الجغرافية العراقية** ، العدد 15 (أيلول/ سبتمبر1985)، ص 31 .

26 . محمد غانم الرميحي ، «الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي» ، **المستقبل العربي** ، العدد 13 (آذار/ مارس 1980)، ص 92 .

27 . عبدالمنعم عبدالوهاب ، **جغرافية العلاقات السياسية** (الكويت : مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، 1977)، ص 114 .

28 . مجيد حميد عارف ، **إثنوغرافيا شعوب العالم** (الموصل : مطابع التعليم العالي ، 1990)، ص 142 ـ 143 .

29. جودة حسنين جودة، **شبه الجزيرة العربية** (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1988)، ص 5.

30. محمود أبو العلا، **جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي** (الكويت : مكتبة الفلاح، 1988)، ص 85.

31. دولة الإمارات العربية المتحدة، **الكتاب السنوي 1999** (لندن : شركة ترايدنت بريس ليمتد، 1999)، ص 399.

32. لا يمكن وضع حد أمثل لمساحة الدولة، ولهذا نجد أكثر من تصنيف للدول حسب المساحة التي تشغلها، ومنها على سبيل المثال تصنيف باوندز :

التصنيف	المساحة بالكيلومتر المربع
دول عملاقة	أكثر من 6000000
دول ضخمة	6000000 ـ 2500000
دو كبيرة جداً	2500000 ـ 1250000
دول كبيرة	1250000 ـ 650000
دول متوسطة	650000 ـ 250000
دول صغيرة	250000 ـ 125000
دول صغيرة جداً	125000 ـ 25000
دول قزمية	أقل من 25000

انظر : Norman, J. G. Pounds, op. cit., 35.

33. تصنيف الدول على أساس المساحة كما اقترحه هارم دبليه :

التصنيف	المساحة بالكيلو متر المربع
دول كبيرة جداً	أكثر من 2500000
دول كبيرة	2500000 ـ 350000
دول متوسطة	350000 ـ 1500000
دول صغيرة	150000 ـ 25000
دول صغيرة جداً	أقل من 25000

انظر:

Harm J. Deblj, *Systematic Political Geography* (New York, NY: John Wiley and Son Inc., 1973), 39.

34. نافع القصاب وآخرون، **الجغرافية السياسية** (بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر، د. ت)، مرجع سابق، ص 45.

35. دولة الإمارات العربية المتحدة، **الكتاب السنوي 1999**، مرجع سابق، ص 34.

36. المرجع السابق.

37. المرجع السابق.

38. جودة حسنين جودة، **شبه الجزيرة العربية: دراسة في الجغرافية الإقليمية** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988)، مرجع سابق، ص 240.

39. دولة الإمارات العربية المتحدة، **الكتاب السنوي 1999**، مرجع سابق، ص 208.

40. **التقرير السنوي للتنمية الزراعية عام 1996** (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، كانون الأول/ ديسمبر 1996)، ص 79.

41. دولة الإمارات العربية المتحدة، **للمجموعة الإحصائية السنوية**، مرجع سابق، ص7.

42. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997** (أبوظبي: شركة أبوظبي للطباعة والنشر، 1997)، ص 242.

43. صندوق الأمم المتحدة للسكان، **وضع السكان في العالم** (نيويورك: 1990)، ص 46 ـ 47.

44. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997**، مرجع سابق، ص 243.

45. **تقرير التنمية البشرية لعام 1996**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 176 ـ 177.

46. موزة غباش، «المرأة والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة»، **المستقبل العربي**، العدد 205 (آذار/ مارس 1996)، ص 74.

47. جريدة **الحياة** (لندن، 2/ 9/ 1994)، ص 9.

48. تركي الحمد، **التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي: ملاحظات أولية حول المخاطر والحلول** (الكويت: منتدى التنمية، 1994)، ص 5-10.

49. جمعية الاجتماعيين، **حوارات حول العمالة الوافدة في الإمارات** (الشارقة: جمعية الاجتماعيين، 1992)، ص 12.

50. جمال علي زهران، «قياس قوة الدولة، إطار تحليلي لدراسة الصراع العربي-الإسرائيلي»، **المستقبل العربي**، العدد 146 (نيسان/ إبريل 1991)، ص 52.

51. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997**، مرجع سابق، ص 247.

52. المرجع السابق، ص 247.

53. علي الباز، «صور النظام السياسي بين التقليد والتجديد، دراسة تطبيقية مقارنة للدستور الكويتي ودساتير مجلس التعاون الخليجي»، مجلة **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 58 (نيسان/ إبريل 1989)، ص 113.

54. دولة الإمارات العربية المتحدة، **الكتاب السنوي 1999**، مرجع سابق، ص 67.

55. انظر:

The Military Balance (London: The International Institute for Strategic Studies, 1999-2000), 149.

56. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997**، مرجع سابق، ص 246.

57. المرجع السابق، ص 246.

58. **التقرير السنوي للتنمية الزراعية عام 1996**، مرجع سابق، ص 78.

59. دولة الإمارات العربية المتحدة، **الكتاب السنوي 1999**، مرجع سابق، ص 260.

60. **دراسة أوضاع الزراعة العربية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية المرتقبة في المنطقة العربية** (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، كانون الأول/ ديسمبر 1997)، ص 169.

61. المرجع السابق، ص 137.

62. **تقرير التنمية البشرية لعام 1994**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 154.

63. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997**، مرجع سابق، ص 269.

64. المرجع السابق، ص 273.

65. المرجع السابق، ص 283.

66. المرجع السابق، ص 285.

67. دولة الإمارات العربية المتحدة، **الكتاب السنوي 1999**، مرجع سابق، ص 399.

68. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997**، مرجع سابق، ص 304.

69. المرجع السابق، ص 303ـ305.

70. المرجع السابق، ص 278ـ285.

71. غادة غضبان البان، «التعليم مشروع اقتصادي»، **المستقبل العربي**، العدد 146 (نيسان/ إبريل 1991)، ص 63.

72. عامر ذياب التميمي، «علاجات التنمية»، مجلة **العربي**، العدد 482 (الكويت: وزارة الإعلام بدولة الكويت، كانون الثاني/ يناير 1999)، ص 40ـ41.

73. أنطوان زحلان، تحدي اكتساب الثقافة وتكييفها، **المستقبل العربي**، العدد 239 (كانون الثاني/ يناير 1999)، ص 65ـ67.

74. ليث عبد الحسين الزيدي، «النفط العربي والنظام الدولي الجديد»، مجلة **آفاق عربية**، العدد 5 (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، آذار/ مارس 1992)، ص 58.

75. موريس جرجيس ونزار الربيعي، «نحو استراتيجية إقليمية عربية للتنمية الصناعية نموذج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، مجلة **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 50 (نيسان/ إبريل 1987)، ص 216.

76. حسن عبدالله أحمد جوهر وعبدالله يوسف سهر محمد، «الخليج ومحاولات الهيمنة على منابع النفط، دراسة استشرافية حول آفاق العلاقات الدولية في المنطقة»، **السياسة الدولية**، العدد 133 (تموز/ يوليو 1998)، ص 28.

77. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997**، مرجع سابق، ص 309.

78. نايف علي عبيد، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل، **المستقبل العربي**، العدد 194 (نيسان / إبريل 1995)، ص 104 ـ 108.

79. وليد حلمي الأعظمي، **النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث** (لندن: دار الحكمة، 1993)، ص 191.

80. نايف علي عبيد، مرجع سابق، ص 104 ـ 112.

نبذة عن المؤلف

الدكتور محمد صالح العجيلي: حصل على درجة الدكتوراه في الجغرافيا البشرية عام 1995 من الجامعة المستنصرية في بغداد. عمل مدرساً في قسم الجغرافيا في الجامعة ذاتها منذ عام 1990، كما عمل أستاذاً مساعداً في قسم الجغرافيا بجامعة درنة في ليبيا. يعمل حالياً رئيساً لقسم الدراسات الجغرافية في مركز دراسات وبحوث الوطن العربي وأستاذاً مساعداً في الجامعة المستنصرية. له العديد من الدراسات والبحوث المنشورة في مجال تخصصه.



صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

12 - عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير
13 - ماجد كيّالي	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
14 - حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق
15 - مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16 - عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية
17 - ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18 - محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19 - أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20 - سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21 - إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية : خيارات وبدائل
22 - عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23 - جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
24 - عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
25 - محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل

المؤلف	العنوان
- ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري-البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة
- صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945-1989
- فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
- عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
- جلال الدين عز الدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
- سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
- هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل
- كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد» دراسة في الوظيفة الإقليمية والدولية لإسرائيل خلال الأعوام القادمة
- علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
- مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن

37 - أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38 - إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39 - جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40 - أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967
41 - حسن بكر أحمد	العلاقات العربية ـ التركية بين الحاضر والمستقبل
42 - عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكيلة للنظام الدولي
43 - عوني عبدالرحمن السبعاوي عبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية ـ التركية معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44 - إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45 - محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافيا السياسية

قواعد النشر

أولاً - القواعد العامة :

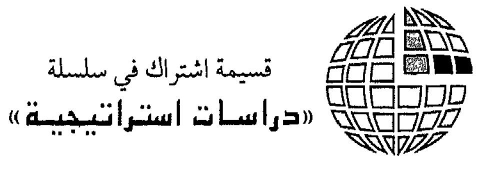
1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 50 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسختين، بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش ما يلي :

الكتب : المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.

الدوريات : المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، العدد، السنة، الصفحة.

ثانياً - إجراءات النشر :

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير «**دراسات استراتيجية**» .
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم .
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم .
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث .
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر .
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر، دون الحصول على موافقة كتابية من المركز .



قسيمة اشتراك في سلسلة
«دراسات استراتيجية»

الاســـم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص . ب : .... المـدينـة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك : (من العدد : .... إلى العدد : ....)

رسـوم الاشتـراك*

للأفراد :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، وبطاقات الائتمان، والحوالات النقدية.

❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية شاملة المصاريف فقط.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 0590712138 - بنك المشرق - فرع شارع خليفة

ص . ب : 858 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص . ب : 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

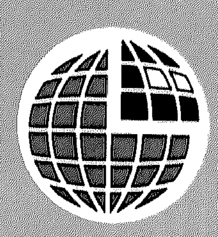
* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.











مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567، أبوظبي، إ.ع.م: هاتف: 6423776 - 9712؛ فاكس: 6428844 - 9712؛ e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae